



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

التدقيق المحاسبي ودوره في حوكمة الشركات

دراسة ميدانية بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تحت إشراف الدكتور:

بلكرشة رابح

من إعداد الطالبتين:

طراري نجاة أسماء

عصنون ربيعة حورية

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
د. حسين يحيى	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. بلكرشة رابح	أستاذ محاضر أ	مقرا ومشرفا
د. حري خليفة	أستاذ مساعد أ	مناقشا
د. شكيب بالعيد	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الدراسية: 2021-2022

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كثيرا كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم أولا وأخيرا على ما أنعمته علي من قوة وعزيمة لإنجاز هذا البحث وأسأله عز وجل دوام التوفيق والنجاح.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف السيد رابح بلكرشة لما قدمه لنا من نصائح وإرشادات قيمة وعلى صبره وحرصه لإتمام هذا البحث وكذلك للسيد محمد بوزيان الذي كان لي مؤطرا وعونا كبيرا في الجانب الميداني ولم يخل علي بأي شيء وعلى تواضعه خاصة.

كما أتقدم بأرقى معاني التقدير والإمتنان لخالي السيد حدوش كمال الذي كان الداعم الأساسي لي طيلة المشوار الدراسي.

وأتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل دون نسيان كافة أساتذتي وموظفي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. كل الشكر لجميع من ساعدني وقدم لي العون في انجاز هذا البحث من قريب او بعيد.

طراري نجاة أسماء

إهداء

اهدي ثمرة الجهد والنجاح التي تمت بفضل الله
كخطوة في مسيرتي الدراسية نحو المزيد من التألق إلى :
الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدائهما نورا لدري.
العائلة الكريمة التي لطالما ساندتني ولا تزال وبالأخص إلى
روح الغالية عبد الهادي زهرة رحمها الله التي كانت المحفز
والداعم لي منذ البداية.
كافة زملائي ومن كان لهم اثر جميل على حياتي رعاهم الله
ووقفهم خاصة بانجي.
كل طالب علم وباحث سعى ولا يزال في سبيل تحصيل العلم
طراري نجاة أسماء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي اعانني على إتمام هذا البحث أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ
المشرف الدكتور بالكرشة رابع على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات وعلى
تواضعه وصبره وحرصه على إتمام هذا العمل.

وأختتم شكري إلى كل من ساعدني بكلمة او ملاحظة علمية أو فكرة انارت لي
الطريق متمنية للجميع دوام الصحة والعافية وأسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا
العمل في ميزان حسناتنا جميعا فان أصبنا فمن الله وان اخطأنا فمن أنفسنا والله
ولي التوفيق.

عصنون ربيعة حورية

إهداء

كلمة لا بد منها:

الحمد لله علام الغيوب والحمد لله الذي بذره تطمئن القلوب والحمد لله الذي كان لي عوناً وحافظاً نصيراً.

اهدي عملي المتواضع إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي ومن زرعت في قلبي الحياة فكانت السند ونبراس لدربي ونور عيني امي الغالية اطال الله في عمرها إلى الابد الكريم الذي صال الليل والنهار من أجلي.

كما اهدي هذا العمل إلى إخواني أمين أكرام وإلى السيد بوزيان محمد و أ.الدكتور حدوش كمال على ما قدموه من نصائح وتوجيهات

وإلى جميع الأصدقاء نخص بالذكر: مرابط محمد

إلى كل من جمعني بهم مقاعد الدراسة خاصة طلبة المحاسبة والحباية جامعة ابن خلدون تيارت إلى كل اساتذتي الكرام الذين رافقوني في كل

المشوار الدراسي.

عصنون ربيعة حورية

الفهرس

.....الفهرس

.....قائمة الجداول

.....قائمة الأشكال والرسوم البيانية

1.....مقدمة

6.....الفصل الأول عموميات حول التدقيق المحاسبي

- 7 -تمهيد

- 8 -المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي

- 8 -المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

- 9 -المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التدقيق المحاسبي

- 12 -المطلب الثالث: أنواع التدقيق المحاسبي

- 15 -المبحث الثاني: مبادئ وأهداف التدقيق المحاسبي

- 15 -المطلب الأول: مبادئ التدقيق المحاسبي

- 16 -المطلب الثاني: أهداف التدقيق المحاسبي

- 17 -المطلب الثالث: معايير التدقيق المحاسبي

- 21 -خاتمة الفصل الاول

22.....الفصل الثاني حوكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي

- 23 -تمهيد

- 24 -المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

- 24 -المطلب الأول: نشأة وتطور فكرة حوكمة الشركات

- 25 -المطلب الثاني: مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

- 28 -المطلب الثالث: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات وركائزها

- 32 -المبحث الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي
- 32 -المطلب الأول: خصائص ومحددات حوكمة الشركات.
- 35 -المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في حوكمة الشركات
- 36 -المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي ولجان المراجعة في حوكمة الشركات
- 38 -خاتمة الفصل الثاني

39.....الفصل الثالث دراسة ميدانية في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

- 40 -تمهيد
- 41 -المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة
- 41 -المطلب الأول: تعريف المؤسسة
- 41 -المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة مديرية الوكالة الولائية
- 44 -المطلب الثالث: مهام بعض المصالح والمديريات الفرعية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- 48 -المبحث الثاني: الدراسة تطبيقية
- 48 -المطلب الأول: مراحل تحرير الاستبيان
- 50 -المطلب الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان.
- 75 -المطلب الثالث: نتائج دراسة الاستبيان.
- 76 -خاتمة الفصل الثالث

77.....خاتمة

83.....قائمة المراجع

86.....الملاحق

قائمة الجداول

- 8 - جدول رقم (1-1): التطور التاريخي لمهنة التدقيق
- 17 - جدول رقم (2-1): مراحل التطور التاريخي لأهداف التدقيق
- 28 - الجدول رقم (1-2): مبادئ حوكمة الشركات
- 50 - الجدول رقم (1-3): توزيع العينة حسب الجنس
- 51 - الجدول رقم (2-3) : توزيع العينة حسب السن
- 52 - الجدول رقم (3-3) : توزيع العينة حسب المستوى التعليمي
- 53 - الجدول رقم (4-3) : توزيع العينة حسب التخصص
- 55 - الجدول رقم (5-3) : توزيع العينة حسب الوظيفة
- 56 - الجدول رقم (6-3) : توزيع العينة حسب سنوات الأقدمية
- 57 - الجدول رقم (7-3) : نتائج اختبار التتابع على مقاييس الاستبيان والمخاور
- 59 - الجدول رقم (8-3) : مجال الحكم لمقياس ليكرت خماسي
- 61 - الجدول رقم (9-3) : نتائج القرار من تحليل عبارات الاستبيان في كل محور
- 63 - الجدول رقم (10-3) : توزيع مقاييس المحور الثالث حسب صفة العامل
- 64 - الجدول رقم (11-3) : نتائج احساب معامل الارتباط لمقاييس الاستبيان بالنسبة للمخاور
- 65 - الجدول رقم (12-3) : نتائج حساب معامل الارتباط لمخاور الاستبيان مع البعد العام
- 66 - الجدول رقم (13-3) : نتائج اختبار معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ لمخاور الاستبيان
- 67 - الجدول الرقم (14-3) نتائج اختبار حذف عبارات الاستبيان على معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ
- 69 - الجدول رقم (15-3) : نتائج اختبار معامل الارتباط بين عبارات الاستبيان
- 70 - الجدول رقم (16-3) : جدول القيم الذاتية لمخاور التحليل العاملي المتعدد
- 72 - الجدول رقم (17-3) : محاور التمييز لقفقات الاستبيان

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

- 12 - الشكل رقم (1-1) انواع التدقيق المحاسبي
- 29 - الشكل رقم (1-2): أهداف حوكمة الشركات
- 33 - الشكل رقم (2-2): خصائص حوكمة الشركات
- 34 - الشكل رقم (2-3) : محددات حوكمة الشركات
- 43 - شكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- 51 - الشكل رقم (2-3) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب الجنس
- 52 - الشكل رقم (3-3) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب السن
- 53 - الشكل رقم (3-4) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي
- 54 - الشكل رقم (3-5) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب التخصص
- 55 - الشكل رقم (3-6) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب الوظيفة
- 56 - الشكل رقم (3-7) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب سنوات الأقدمية
- 59 - الرسم البياني رقم (3-1): التوزيع الطبيعي للنتائج
- 71 - الشكل رقم (3-8) : الرسم البياني لتشتت الاستبيان حسب صفة العامل، والمستوى التعليمي
- 72 - الشكل رقم (3-9) : التمثيل البيان لسحابة تجانس اسئلة الاستبيان واجوبة الموظفين
- 74 - الشكل رقم (3-10) : الشكل البياني لمحاور التميز لمقررات الاستبيان

حقبة

على إثر الانهيارات المالية التي مست العديد من الشركات والأسواق المالية وإفلاس البعض منها، جاء مفهوم الحوكمة للحد من التلاعب والغش الممارس من طرف المسيرين والمساهمين بالتواطؤ مع المحاسبين والمدققين لتضليل القوائم المالية والتستر على نشر المعلومات المحاسبية الخاطئة التي أدت هذه الأخيرة إلى زعزعة الثقة وكثرة المشاكل والأزمات المالية وتفشي الفساد الإداري والفسل المالي على مختلف الأصعدة الاقتصادية أو الحكومية في الجزائر خاصة.

لذلك وجب الاهتمام بالتدقيق المحاسبي كآلية للرقابة على كل من الأداء المالي والإداري للشركة ولترشيد القرارات المتحصل عليها من المعلومات ذات المصدقية والموثوقية التامة، وكذلك ضبط سلوكيات وأخلاقيات المهنة للحد من الفساد والتحايل.

بعد تبني الجزائر مبادئ حوكمة الشركات بهدف تفادي ما سبق ذكره ولتفعيلها استعانت بالتدقيق كوسيلة وآلية مساعدة لها لدعم استمرارية شركاتها ورفع قدرتها التنافسية لإنعاش أسواقها المالية والاقتصادية.

الإشكالية

على أساس ما تطرقنا له سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية

- كيف يمكن ان يساهم دور التدقيق المحاسبي في تفعيل وتطبيق حوكمة الشركات؟

و للإجابة عنها يجب طرح التساؤلات التالية التي هي عبارة عن مشكلات فرعية:

- ما هو التدقيق المحاسبي وما المقصود بحوكمة الشركات؟

- ما علاقة التدقيق المحاسبي بحوكمة الشركات؟

- ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في نجاعة حوكمة الشركات؟

الفرضيات

- يحظى التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات لمعرفة واسعة وإحاطة كبيرة بمفهومهما.

- التدقيق المحاسبي هو وسيلة رقابية داخل الشركة بحيث انه مجموعة من الإجراءات التي تنظم الاعمال المحاسبية والمالية داخل الشركة.

- تكمن نجاعة مساهمة التدقيق المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركة والحد من مظاهر الفساد المهني والاحتيال داخل وخارج الشركة.

أسباب إختيار الموضوع :

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المتعلقة بالتدقيق والتسيير.
- التخصص في علوم المالية والمحاسبة.
- الاهتمام الكبير الذي يوليه العالم لمفهوم حوكمة الشركات.
- تزايد اعتماد التدقيق المحاسبي لضمان جودة التقارير مما تطلب تسليط الضوء عليه.

أهمية الدراسة:

تعالج دراستنا ظاهرة الفساد الأخلاقي وانحيار الشركات والأسواق المالية المنتشرة حاليا، ومع ظهور علم إدارة المخاطر وحوكمة الشركات تحتم علينا معرفة مدى النتائج التي توصل اليها التدقيق المحاسبي في تفعيلها سواءا إيجابيا او سلبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية البحث ومعرفة ما يلي:

- التدقيق المحاسبي وكافة تفاصيله.
- حوكمة الشركات ومبادئها.
- دور ودعم التدقيق المحاسبي لحوكمة الشركات.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اهتمام الدراسة بتوضيح التدقيق المحاسبي ودوره في حوكمة الشركات.
- الحدود المكانية: قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بتيارت.
- الحدود الزمنية: الفترة التي تمت في شهر ماي سنة 2022.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم استخدام المنهج الوصفي، وذلك من خلال التعريف بمجموعة من المفاهيم التي خصت كل من التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات.

كما تم تبني المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع البحث اين تم استخدام الاستبيان الذي كان موجها للمدققين من الدرجة الأولى وبعض الأكاديميين والمهنيين باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS لتحليل نتائج إجابات افراد العينة المدروسة.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد ميدان دراسة الحالة مما تسبب لنا في الكثير من التأخير وضيق الوقت.
- عدم الإلمام بكافة التفاصيل والتعمق نظرا لعدم إيجاد مدققين داخليين بالملحقات والخارجيين بصفة دائمة بسبب إشغالاتهم لأن مركز تواجد التدقيق يكون في المركز العام بالجزائر العاصمة.
- إيجاد عراقيل في الحصول على المعلومات بسبب قوانين المؤسسة الصارمة نظرا لخطورة موضوع البحث.
- صعوبة الوصول إلى المبتغى بسبب جائحة كورونا covid 19.

هيكل البحث:

- يشمل بحثنا هذا 03 محاور قسمت إلى محورين نظريين والآخر تطبيقي كل واحد منهم يتضمن مبحثين كل مبحث فيه ثلاث مطالب.
- يحتوي الفصل الأول على الاطار النظري للتدقيق المحاسبي حيث تم التطرق إلى التطور التاريخي له، مفهومه، أهميته، أنواعه، مبادئه، أهدافه ومعايره.
 - أما الفصل الثاني فكان حول حوكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي يضم أولا كل من نشأة وتطور حوكمة الشركات، مفهومها، أهميتها، مبادئها وأهدافها كما ضم ثانيا خصائصها ومحدداتها ثم دور كل من لجنة المراجعة، التدقيق الخارجي والداخلي في حوكمة الشركات.

- وأخيرا الفصل التطبيقي شطر لتعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وبيان هيكله التنظيمي وشرح مهام مديرياته الفرعية ومصالحه، وشطر آخر لتعريف الأدوات الإحصائية المستعملة وكذا مجتمع وعينة الدراسة والوقوف على مدى اتساق وثبات محاور الاستبيان واختبار الفرضيات بالتحليل الإحصائي لها وإستخلاص نتائج الاستبيان.

الفصل الأول

عموميات حول التدقيق المحاسبي

تمهيد

لقد أدى كبر حجم المؤسسات وزيادة حاجاتها إلى رؤوس الأموال من جهة أخرى، و تكريس مبدأ المسؤولية المحدودة وتعاضم دور الأسواق المالية إلى انفصال الإدارة عن الملكية، وهو الواقع الذي يتطلب قيام أصحاب رؤوس الأموال في الشركات (المساهمين والدائنين) بتفويض إدارة شركتها إلى إدارة أجيعة، هذه الأخيرة من المفروض أن تعمل باتجاه خلق الثورة وهذا التفويض يتطلب إجراء عملية الرقابة فيما إذا كانت السلطة المخولة والاستقلالية الممنوحة للإدارة من طرف أصحاب رؤوس الأموال قد استعملت في اتجاه واحد ووحيد وهو خلق الثورة في الشركة وزيادة قيمتها مما يضمن ديمومتها.

هذا ما جعل من مهنة التدقيق المحاسبي من المواضيع التي تعيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة وتعتبر دراستها من المواضيع المتقدمة أكاديميا.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول الإطار النظري للتدقيق المحاسبي يتضمن كل من التطور التاريخي المفهوم؛ الأهمية والأنواع.

المبحث الثاني مبادئ وأهداف التدقيق المحاسبي ومعايره.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المحاسبي

إن تطور الاقتصاد المتواصل وطرق التسيير تتطلب تطور في ميدان الرقابة الداخلية والتدقيق المحاسبي لضمان السير الحسن لمختلف وظائف التسيير في المؤسسة وذلك لضمان صحة ومصداقية المعلومات المتحصل عليها من عملية التدقيق التي تطورت بمرور الزمن وأعطت اهتماما كبيرا لأقسام التدقيق والمحاسبة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي.

إن التدقيق مرتبط ارتباطا وثيقا بحاجة الانسان إلى معرفة البيانات والتأكد من صحتها ليتخذ على إثرها قرارا، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونانيون كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

وهكذا نجد كلمة المراجعة قديما والتدقيق حديثا «Auditing» وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية «Audire» ومعناها يستمع¹، من ثم اتسع نطاق التدقيق عبر الزمن كما يوضح الشكل التالي:

جدول رقم (1-1): التطور التاريخي لمهنة التدقيق²

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 1700 ق.م إلى 2000 ق.م	الملك، الإمبراطور الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، الكاتب	-معاينة السارق على اختلاس الأموال. -حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة، الحكام، التجار، المساهمين.	الحاسب	-منع الغش، معاينة فاعلي الغش، حماية الأموال.
من 1850	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو	-تجنب الغش والتأكد من

¹ د. أحمد نور الدين، "التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2015، ص 07.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، 2000 ص

إلى 1900	قانون	مصداقية الميزانية.
من 1900 إلى 1940	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	-تجنب الغش والأخطاء -الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
من 1990 إلى يومنا هذا	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	-الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في حال احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية، ص 13.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التدقيق المحاسبي.

الفرع الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي

- 1) التدقيق المحاسبي هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق وفحصها يكون إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي في محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة.¹
- 2) عرفته الجمعية المحاسبة الأمريكية بأنه عملية منتظمة للحصول على القرارات المرتبطة بالعناصر الدالة عل الأحداث الاقتصادية وتقييمها في شكل موضوعي قصد التأكد من درجة المسaire لهذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية.

¹ مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ورقلة، 2000، ص 65.

(3) التدقيق هو فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا حتى يطمئن المدقق من أن التقارير المالية سواء كان تقريراً على النتائج خلال فترة زمنية أو تقريراً على المركز المالي في نهاية الفترة أو أي تقرير آخر يظهر فيه صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للفرد الذي أعد من أجله التقرير.

(4) جاء تعريف Bonnault et germon على أنه اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي في معللا على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في اعداد هذه القوائم المالية.¹

ومنه فإن عملية التدقيق تشمل كل من الفحص والتحقيق والتقرير وهذه عبارة عن عملية يقوم بها المدقق كالتالي:

أ- الفحص (Examination) :

هو عملية فنية تمكن المدقق من الاطلاع على الوثائق والتأكد من صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية وكذا الاطمئنان على جدية المستندات الداخلية والخارجية التي تم على أساسها التسجيل في تلك الدفاتر المحاسبية.

ب- التحقيق (Vérification) :

يقصد به التحقق من وجود الأموال وملكيته والقيم المسجلة في القوائم المالية حتى يتمكن المدقق من التأكد والاطمئنان على صلاحية وعدالة القوائم الختامية ومن ثم ابداء رأيه الفني المحايد على ثقة، وذلك على ضوء مجموعة من أدلة الاثبات والمعايير المهنية المتعارف عليها في مهنة تدقيق الحسابات.

ج- التقرير (Evaluation) :

ويقصد به تقييم الأموال والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز الكالي بفضل الأسس والسياسات والأدلة والإثباتات الموثوق بها، حتى يطمئن المدقق إلى صحة وسلامة عمليات التقييم.

¹ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار النشر الأردن، الطبعة الثالثة، 2006 ص 19.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي.

أهمية التدقيق تمكن من كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافها داخلية أم خارجية إذ تعتمد إلى حد كبير في اتخاذ قراراتها على رأي المدققين في النهاية ومن بين المستفيدين من عملية التدقيق نجد ما يلي:

1- إدارة المؤسسة: تعتمد على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها ثقة أكبر وتزيد نسبة الاعتماد عليها.

2- الملاك والمساهمين: إن ظهور شركات المساهمة أدى إلى انفصال الملاك عن الإدارة فكان لا بد من طرف يضمن السير الأمثل لأموال المساهمين وهنا تم تعزيز أهمية التدقيق لأنه يمنع من حدوث الاختلاس والتلاعبات.

3- الدائنين والموردين: يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ليقوموا بتحليلها ومعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وذلك بمعرفة السيولة لدى المؤسسة.

4- الزبائن: تهتم هذه الشريحة بمعرفة إستمرارية الوحدة الإقتصادية وذلك لارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل.

5- العاملين: هم مجموعة يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وأريحية أرباب عملهم وكذلك الاهتمام بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشاريع على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

6- البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى: تعتمد عليه في توسيع نشاطاتها أو عند مواجهة عسر مالي تلجأ المؤسسة إلى الإقتراض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفة قدرة المؤسسة على السداد مستقبلا.

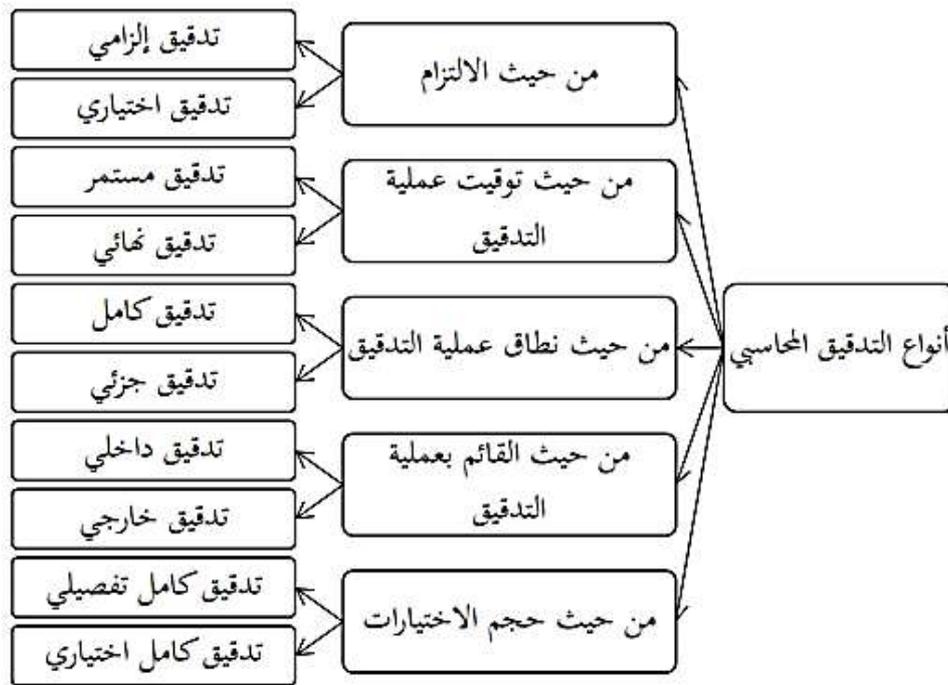
7- الهيئات الحكومية: تعتمد بعض الأجهزة للدولة على البيانات التي تصدرها المشاريع في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم البيانات الاقتصادية للدولة وفرض ضرائب.

المطلب الثالث :أنواع التدقيق المحاسبي:

هناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي تختلف حسب الزاوية التي ينظر إليها منها تلخص في المخطط

التالي:¹

الشكل رقم (1-1) انواع التدقيق المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- من حيث الالتزام:

أ- **تدقيق إلزامي:** يحتم القانون القيام به حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتعيين حساباتها يكون في النزاعات بين الشركاء والتصفية بكثرة أي "خبير محاسبي".

ب- **تدقيق اختياري:** عملية غير ملتزمة بالقانون تكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها أو تكون واجبات المدقق هنا وفقا لاتفاقية بينه وبين الذي قام بتعيينه.

¹ خالد راغب الخطيب، الأموال العملية والوسيلة لتدقيق الحسابات، دار النشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص10.

2 - من حيث توقيت عملية التدقيق:

أ- تدقيق مستمر: تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات والتحقيقات خلال سنة مالية كاملة وفق برنامج زمني محدد مسبقا سواء أسبوعيا أو شهريا أو فصليا.

ب- تدقيق نهائي: يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، يلجأ إليه المدقق الخارجي عادة في المؤسسات الصغيرة والتي تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة فيكون هذا الأسلوب أسهل وأنجح.

3 - من حيث نطاق عملية التدقيق:

أ- تدقيق كامل: هو الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله ولا يعني بذلك قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة.

ب- تدقيق جزئي: العمليات التي يقوم بها المدقق تكون محدودة الهدف لغرض معين مثلا كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو كفحص عمليات البيع النقدي أو فحص حسابات المخازن أو التأكد من جرد المخزون خلال فترة محددة.

4 - من حيث القائم بعملية التدقيق:

أ- تدقيق خارجي: يتم تعيين مدقق بواسطة طرف من خارج المؤسسة لفحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم النظام الرقابي الداخلي من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة المعلومات.

ب- تدقيق داخلي: هذا النوع يقوم به أحد من المصلحة المتواجدة على مستوى المؤسسة لها الحرية التامة في الحكم والتمتع بالاستقلالية في التصرف غالبا ما يكون ذلك لضمان الإستمرارية وتحقيق أرباح أكثر من المتوقع.

5 - من حيث حجم الاختبارات:

أ- تدقيق كامل تفصيلي: حيث هذا النوع يقوم فيه المدقق بفحص جميع الأنشطة والأرصدة والعمليات.

ب- تدقيق كامل اختياري: حيث يقوم المدقق باستخدام الحسابات الإحصائية أو غير الإحصائية، وهذا النوع من التدقيق هو الشائع في الوقت الحاضر.¹

¹د. زياني عبد الحق، أنواع التدقيق والخدمات التي يقدمها المدققون ، المحاضرة الثانية، جامعة ابن خلدون ، تيارت ،2021،ص7.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف التدقيق المحاسبي

نظرا لتطور مهنة التدقيق المحاسبي ونتيجة التطور في عالم الاقتصاد ظهرت عدة أهداف للتدقيق ومبادئ تحكمه منها:

المطلب الأول: مبادئ التدقيق المحاسبي

التدقيق مبني على ركنين أساسيين المتمثلين فيما يلي: الفحص والتقرير¹.

1- مبادئ مرتبطة بركن الفحص:

أ- مبدأ تكامل الادراك الرقابي: يعني المعرفة التامة لطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياطات الأطراف المختلفة من جهة أخرى.

ب- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري: ويشمل جميع أهداف المؤسسة

ج- مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة التقليل إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير التفصيلي أو التمييز أثناء الفحص.

د- مبدأ فحص مدى الكفاءة الإنسانية: يشير إلى وجوب فحص مدى الكفاءة الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاءة الإنتاجية.

2- مبادئ مرتبطة بركن التقرير:

أ- مبدأ كيفية الاتصال: يشير إلى مراعاة أن يكون التقرير المدقق أداة لنقل أثر العملية الاقتصادية.

ب- مبدأ الإفصاح: ويشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المنشأة.

¹ أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 22 23.

ج-مبدأ الانصاف: أن تكون محتويات التقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهنيين بالمنشأة.

د-مبدأ السببية: أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لتصرف غير عادي يواجهه المحقق المبادئ العامة للتدقيق التي يمكن أن يلتزم بها المدقق كالتالي:

الاستقلالية، الكرامة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، العناية المطلوبة، السرية، السلوك المهني، المعايير الفنية.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق المحاسبي

هناك عدة أنواع من الأهداف لكن أهمها ينقسم إلى أهداف تقليدية وأهداف حديثة أو متطورة تتجلى فيما يلي:¹

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة قوائم المالية للمركز المالي.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش ووضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذ مدى تحقيق الأهداف.
- تقييم نتائج الاعمال وفقاً للأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة.

وهذا ما يبينه الجدول التالي:

¹ محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات جامعة الساحة المركزية بن عكنون ، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 15 .

جدول رقم (1-2): مراحل التطور التاريخي لأهداف التدقيق

أهمية الرقابة الداخلية	مستوى التحقيق أو الفحص	الهدف من التدقيق	الفترة
غير مهم	تفصيلي	إكتشاف الغش والإختلاس	قبل 1850
غير مهم	بعض الاختبارات، تفصيل مبدئي	إكتشاف الغش والاطء والإختلاس	1850 إلى 1905
درجة أهمية بسيطة	فحص اختياري تفصيلي	تحقيق عدالة مركز مالي ، إكتشاف الغش والاطء والاختلاس	1905 إلى 1933
بداية الاهتمام	اختباري	تحديد عدالة مركز مالي ، إكتشاف الغش والاطء والاختلاس	1933 إلى 1940
اهتمام قوي جوهري	اختباري	تحديد عدالة مركز مالي، ككتشاف الغش والاطء والاختلاس	1940 إلى 1960
أهمية جوهريّة بعملية التدقيق	اختباري	مراقبة التخطيط، التقييم نتائج أعمال التدقيق، تحقيق الرفاهية الاقتصادية	1960 إلى يومنا هذا

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، ص18.

المطلب الثالث: معايير التدقيق المحاسبي.

من أهم ما يميز التدقيق المحاسبي كمهنة أنه يؤدي لمعرفة معايير الشخص المدقق إذا كان مؤهل مدرب، مستقل، محايد ومسؤول مهنيًا.

وهذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف والتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداده في تقرير بكفاءة، وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل: الكفاءة المهنية والاستقلالية ومتطلبات التقرير والأدلة.

كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة وان جاءت موجزة حيث تم في اجتماع المعهد في سبتمبر سنة 1948 إقرار تسعة معايير، وفي نوفمبر 1949 تم إقرار المعيار العاشر والأخير وهو الرابح ضمن معايير إعداد التقرير وصدرت في كتب للمعهد سنة 1954.

تنقسم المعايير المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق(عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.

المعيار الأول المعايير الشخصية: وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير ، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون معايير العامة أو الشخصية مايلي :

1- **معيار التأهيل العلمي والعملية للمدقق¹** : تنبع أهمية هذا المعيار في وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المدقق الخارجي عن القوائم المالية الختامية للمشروع، أي ضرورة توفير الدقة لدى هؤلاء الأطراف وينقسم هذا المعيار إلى:

أ- **معيار التأهيل العلمي أو الدراسي:** أن يكون للمدقق درجة من التأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية المراقبة.

ب- **معيار التأهيل العملي والخبرة المهنية:** تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة.

الرابط بين التأهيل العلمي والعملية ومتطلبات الأداء المهني من خلال جداول تتضمن:

- جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين.

- جدول المحاسبين أو المدققين.

- جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين.

ويشترط في الذي يزاول المهنة أن يبدأ بالتسجيل في جدول المحاسبين والمدققين تحت التمرين، وبعد ذلك ينتقل اسم الطلب من جدول المحاسبين والمدققين تحت التمرين إلى جدول المحاسبين والمدققين، أما جدول المساعدين المحاسبين والمدققين فيقدمه الحاصلون قبل تاريخ العمل بهذا القانون على شهادة التجارة المتوسطة على الأقل.

¹ الدكتور أحمد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2015، ص22 .

كما يجب أن تتوفر هذه المعايير في المدقق أو المدققين خلال كافة مراحل العمل الإستقلالي ويتضمن

الأبعاد الثلاثة التالية:

أ- إعداد برنامج التدقيق.

ب- فحص.

ج- إعداد التقرير.

كما يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء التدقيق وإعداد تقرير.

المعيار الثاني معايير العمل الميداني: وترتبط هذه المعايير بخطوات تنفيذ عملية التدقيق والإجراءات الضمنية

لإبراز المعايير أهمية الدراسة وتقييم النظام، وتشمل مايلي :

1- معيار الوقت : يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على مساعدين والإشراف عليهم على نحو

ملائم ويتركز هذا المعيار عموماً على عنصر الوقت من حيث¹ :

أ- توقيت تعيين المدقق الخارجي.

ب- توقيت القيام بالتدقيق.

ج- توقيت تنفيذ إجراءات التدقيق.

2- معيار التنظيم : يجب التوصل إلى فهم كاف للرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت

ومدة لاختبارات التي يجب القيام بها ويمكن للمدقق دراسة تقييم نظام المراقبة الداخلية من خلال تجميع

المعلومات عن المنشأة بالوسائل التالية:

أ- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية.

ب- استخدام خرائط التدقيق لوصف نظام الرقابة الداخلية.

ج- اعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

¹ حلمي محمود، نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 252 246 .

3- معيار التحصيل : يجب الحصول على أدلة وقرائن الإثبات والملاحظات والمصادقات والاستفسارات لجميع السندات المفحوصة لتوفير أساس يعتمد عليه للإبداء رأيه الفني على القوائم المالية.

المعيار الثالث معيار إعداد التقرير: بعد القيام بفحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بالعمل الميداني، على المدقق أن ينهي عمله بإعداد التقرير النهائي حول مدى صحة وسلامة ومصادقية القوائم المالية.

خاتمة الفصل الاول

تعتبر وظيفة التدقيق من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة وهي تعتمد على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تنم عمل المدقق في فحصه لمحتويات الدفاتر والسجلات المالية، كما أن لها عدة أنواع وأهداف مختلفة وتمثل هذه الأخيرة في تقييم نتائج المشروع في نهاية مدة زمنية معينة لما له من أهمية بالغة في الدورة الاقتصادية ونظرا للدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي.

الفصل الثاني

حوكمة الشركات وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي

تمهيد

لقد تعاضم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي انفجرت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، وتفكك الاتحاد السوفياتي والتي أدت إلى افلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى، كل هذه الأحداث والتغيرات أثارت مسألة وجود المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات، والتي ستمكن من تحسين أداء الشركات وممارستها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية الصادرة عنها.

ومن هنا يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين التاليين :

المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات.

لقد أصبحت حوكمة الشركات عاملا رئيسيا يؤثر في نجاح أعمال الأسواق المالية الناشئة وفي الوقت الذي يخلق فيه الاقتصاد العالمي فرصا متزايدة وأجواء تنافسية، بعد تأسيس ممارسات رشيدة لحوكمة الشركات جزءا مهما من أي استراتيجية تهدف للنجاح، بالنسبة للشركات يعمل تطوير الحوكمة على رفع درجة تنافسيتها من خلال تعزيز الشفافية وتحسين الادارة وتطويرها.

المطلب الأول: نشأة وتطور فكرة حوكمة الشركات.

إن فكرة الحوكمة تعود لعهد الخلفاء الراشدين خاصة في عهد الخليفة عمر بن خطاب ويرى أبو العطاء إلى أنها تعود الى BERLETMEANS كأول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في سنة 1932، وتأتي حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة وبالصناعة كلها وفي هذا السياق يأتي تأكيد MINOW&MITCHLEETMONK بعد فترة من الزمن على امكانية حل مشكلات الوكالة أو تخفيضها، وذلك من خلال التطبيق الجيد لأليات حوكمة الشركات.¹

وقد حظي مفهوم الحوكمة باهتمام بالغ خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين وخاصة مع انفجار الأزمة الآسيوية عام 1997 وما رافقها من فضائح مالية أدت إلى افلاس العديد من الشركات والمصارف لكبرى على مستوى العالم، ولتزايد تداوله وبشكل واسع مع مطلع القرن الحالي وتعرض الكثير من الشركات العالمية لانهيارات وأزمات مالية خانقة كتلك التي عرفتتها أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة ERNONETWORLDCOM وذلك نتيجة التلاعبات والاختفاقات والفضائح المالية والمحاسبية والتي أطالت القوائم المالية لهذه الشركات، فكل هذه الأحداث جعلت مفهوم الحوكمة على رأس اهتمامات منظمات الأعمال والمنظمات الدولية والجهات الرسمية من أجل وضع الية تطبيق هذا المفهوم في المصارف والشركات لتفادي الأزمات المالية، لإستعادة ثقة مستخدمي

¹ عايدة زهية، دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص 29.

المعلومات المالية ممثلين لكافة أطراف أصحاب المصالح خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب ادارة الوحدة الاقتصادية من خلال القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعنيين من قبل الجمعية العامة للشركة . كما تركز الحكومة على وضع الآليات اللازمة لوضع السياسات ومتابعة تنفيذها ومعرفة تأثيرها، وأنها تشرف على الرقابة الداخلية لأنظمة المؤسسة وإدارتها بما يخدم مصالح المساهمين والشركاء في تلك المؤسسات.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية حوكمة الشركات.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

تعدد مفهوم حوكمة الشركات وقمنا بأخذ تعاريف عدة منها :

التعريف الأول : إن حوكمة الشركات هي عبارة عن مصطلح وأبسط تعريف قد يكون للحوكمة هو قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهيكلها الادارية دون أن تعتمد في ذلك على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي.

التعريف الثاني : كما يعرفها معهد المدققين الداخليين IIA الحوكمة بأنها الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على الإدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المنشأة.¹

التعريف الثالث: كما عرف تقرير لجنة Cadbury الصادر سنة 1992 حوكمة الشركات على انها هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب.²

التعريف الرابع : تعرف مؤسسة التمويل IFC الحوكمة بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة كالمساهمين وأعضاء مجلس الادارة والمدراء، وكذلك تحديد القواعد وأمور الشركة.¹

¹ عايد زهية، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

² أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2012، ص 180.

وهناك من يعرف الحوكمة بأنها مجموعة قواعد السلوكيات داخل المؤسسة الشركات، من خلال فرض ضمانات كفيلة بحماية حقوقهم من الآثار السلبية الناتجة عن تعارض مصالحهم مع إدارة الشركة.

الفرع الثاني : أهمية حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري

أول ما تسعى إليه حوكمة الشركات هو تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وذلك من خلال قواعد وأسس تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة يكون من شأنها محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة؛ والذي بدوره يؤدي إلى تقليل التنازع في السلطات ومنع الفساد، ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح والحد من استغلال السلطة من قبل بعضهم في غير المصلحة العامة.²

وعلى الرغم من أن قوانين معظم الدول قد وضعت أشكالاً مختلفة للرقابة على الشركات، إلا أن ما جاءت به نظرية الرقابة في حوكمة الشركات كان لها ما يميزها من حيث البناء القانوني للرقابة ووسائل تحقيقها مما يعكس ضخامة وصعوبة المخاطر السائدة في البيئة التجارية.

ومن أهم مميزات البناء القانوني للرقابة في حوكمة الشركات والذي يقلل من فرص انتشار الفساد هو ضرورة وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن في ظل بيئة قانونية واقتصادية واجتماعية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة. وكذلك تفعيل صفة الاستقلال للقائمين على الشركة وضرورة تجردهم من أي مصلحة معها، ناهيك عن ضرورة التقييد بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق لضمان عملية المقارنة والرقابة وتسهيل تحقيقها.³

¹ أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص 181 .

² Charreaux G. (2011), «Quelle théorie pour la gouvernance? De la gouvernance actionnariale à la gouvernance cognitive et.comportementale», Cahier du FARGO n° 1110402, p 6.

³ Ibid , P7.

1. أهمية حوكمة الشركات في تدعيم وجذب الاستثمارات

أظهرت دراسة قامت بها مؤسسة ماكينزي (Mckinsey) وهي مؤسسة دولية تعنى بخدمات الاستثمار وتوعية المستثمرين . في عام 2002 عن آراء المستثمرين أن المؤسسات الاستثمارية لديها استعداد أن تدفع علاوات مرتفعة جدًا للشركات ذات «الحوكمة الجيدة»، وتتراوح هذه العلاوات بين 12% في المملكة المتحدة، و25% في أندونيسيا، و27% في تركيا، و38% في الاتحاد الروسي.¹

تبرهن هذه الدراسة على أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أضحي أحد أهم المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعمولة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار؛ لذا فإن الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من خلال ثقة المستثمرين فيها.²

وتبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات، وتحديد الحقوق لأصحاب الملكية، والتعامل بشفافية مع المستثمرين لحماية مصالحهم وطمأننتهم على أموالهم المستثمرة في الشركة.

2. أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لحملة الأسهم

المساهمون هم من يتحمل الخسارة في حال إفلاس الشركة أو اضطراب نشاطها، فمجموع مساهماتهم المالية هو ما يشكل الذمة المالية للشركة. لذلك كانت حماية المساهمين من أهم الركائز التي تقوم عليها حوكمة ومن أهم ضمانات حماية حقوق حملة الأسهم في حوكمة الشركات هو الفصل بين الملكية وسلطة الإدارة، من خلال الاعتماد على مدراء مستقلين لا تربطهم بملكية الشركة مصالح شخصية تدعوهم إلى استغلال مراكزهم الإدارية لمصالح خاصة في أجواء تقل فيها سلطة الرقابة، كأن يكون مديرو الشركة هم

¹ ستيلبون نستر، التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات، الفصل الثالث من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن دي سي، 2003، ص 44.

² الصالحين محمد العيش، حوكمة التجليد إلى القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، ليبيا، 2016، ص 04 .

المالكين لأغلبية الأسهم فيها والمطلعين على مركزها القانوني والمالي. كما أنه مما يضمن أيضاً حقوق المساهمين هو حقهم في الاطلاع على نشاط الشركة، حيث إنه في إطار حوكمة الشركات ينبغي اعتماد الشفافية والقيام بالإفصاح عن جميع المسائل الهامة التي تخص المركز المالي والقانوني للشركة وسياسات توزيع الأرباح فيها ومقدار التزامها بحوكمة الشركات.¹

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات وركائزها.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

تتمثل مبادئ الحوكمة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (1-2): مبادئ حوكمة الشركات

المبدأ	التفسير
إطار فعال للحوكمة	لا بد أن يتضمن الإطار كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يتعين أن يكون الإطار منسجماً مع أحكام القانون، وأن يوصف فيه بشكل واضح تقسيمات المسؤوليات الموزعة بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
حفظ حقوق جميع المساهمين	وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح وتدقيق الكشوف المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
المساواة بين المساهمين	وتعني المساواة بين جملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
حماية حقوق أصحاب المصالح	وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

¹ د. عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2011، ص 06.

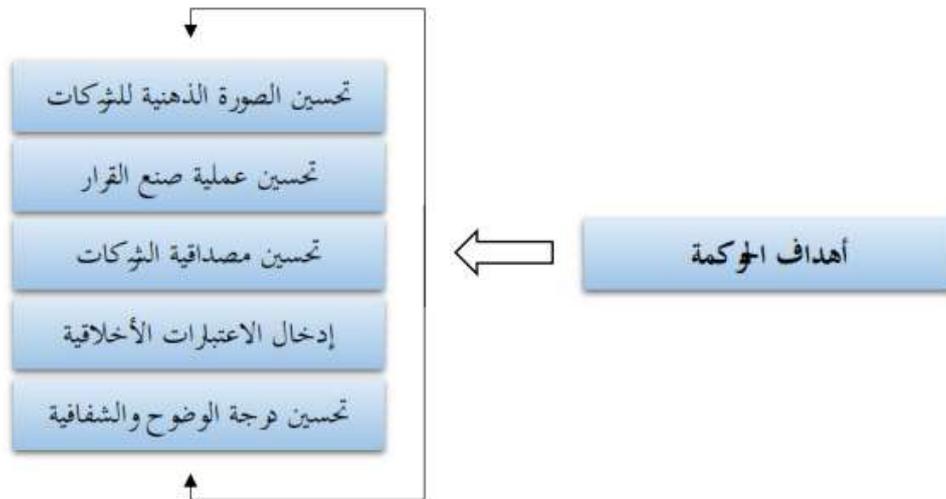
ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية... الخ.	الإفصاح والشفافية
وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.	مسؤوليات مجلس الإدارة
وجود قوانين وتشريعات تنظم وتضبط نظام الحوكمة ومختلف العلاقات بين الأطراف.	الإطار التشريعي والقانون

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على (بن يوسف خلف الله ، دور التدقيق الخارجي بتفعيل نظام الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، ص127).

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق العديد من الأهداف نوجزها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): أهداف حوكمة الشركات



المصدر : أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات ، ص 21.

الفرع الثالث: ركائز حوكمة الشركات.

من أجل أن يؤدي مفهوم حوكمة دوره لابد من توافر ثلاثة ركائز أساسية تساهم في تعزيز هذا النظام¹.

1- السلوك الأخلاقي: تشير هذه الركيزة إلى البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المؤسسات، حيث تحدد القيم الخاصة النطاق المناسب لإجراء الحوار الصحيح حول حل المشكلات، ثم أنها تمنع الفساد وتعطي الرشوة في التعاملات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للعمليات المصرفية وعموما تؤكد هذه الركيزة على النقاط التالية:

أ- الإلتزام بالأخلاق الحميدة

ب- الإلتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد

ج- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة

د- الشفافية عند تقييم المعلومات

هـ- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.

2- الرقابة والمساءلة: يتحتم وجود نظام فعال للتقارير المالية لكي تكتمل احكام الرقابة الفعالة على أداء المؤسسات، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية والافصاح وبالقدر الذي يضمن توفير المعلومات المناسبة، وتوفر هذا الركيزة يضمن الدور الفعال للسلطات الرقابية وادراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة الشركات عن طريق :

أ- تفعيل ادارة أصحاب المصلحة في اجناح الشركة.

¹ حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية في تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص47.

ب- أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنك المركزي في حالة البنوك التجارية

ج- أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الادارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية.

3- إدارة المخاطر: برزت الحاجة الملحة إلى الاعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة في الأسواق المالية وعودة التدفقات المالية، فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع والتحرير من القيود التشريعية، حيث حدد الباحثون الهدف من ادارة المخاطر في النقاط التالية¹:

أ- التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة.

ب- المحافظة على الموجودات لحماية مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.

ج- إحكام الرقابة والسيطرة على الأنشطة التي ترتبط بوجودها بالمخاطر كالقروض، والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ويمكن أن يتم تفعيل هذه الركيزة من خلال :

3-1- وضع نظام ادارة المخاطر.

3-2- الافصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

¹حماد، طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المبحث الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي

إن الحوكمة لها علاقة بالتدقيق المحاسبي حيث تسعى إلى تحقيقها وذلك بإبراز دور التدقيق المحاسبي وتأثيره بقواعد الحوكمة الجيدة.

المطلب الأول: خصائص ومحددات حوكمة الشركات.

تتميز الحوكمة بخصائص ومحددات وللاستفادة من مزاياها علينا تطبيق الآتي :

الفرع الأول: خصائص حوكمة الشركات.

يتضمن مصطلح حوكمة الشركات الخصائص التالية :

1-الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

2-الشفافية: وتتمثل في تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، وتضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في اجراءات ادارة الشركة والافصاح السليم وفي الوقت المناسب، الموضوعات المهمة كلها المتعلقة بالشركة كالمركز المالي والأداء، وحقوق الملكية وتؤمن هذه الدعامات توصيل المعلومات المحاسبية وافصاح مالي وغير مالي، وأن تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة، بما يتيح اجمالها لإعداد تحليل مفيد حول عمليات الشركات أو المؤسسة والأساسيات الاقتصادية.

3-الإستقلالية: وهي الآلية التي تقلل وتلغي تضارب المصالح، مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة أو مساهم كبير على مجلس الادارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس، وتعيين اللجان، إلى تعيين مدقق خارجي مستقل مؤهل يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.

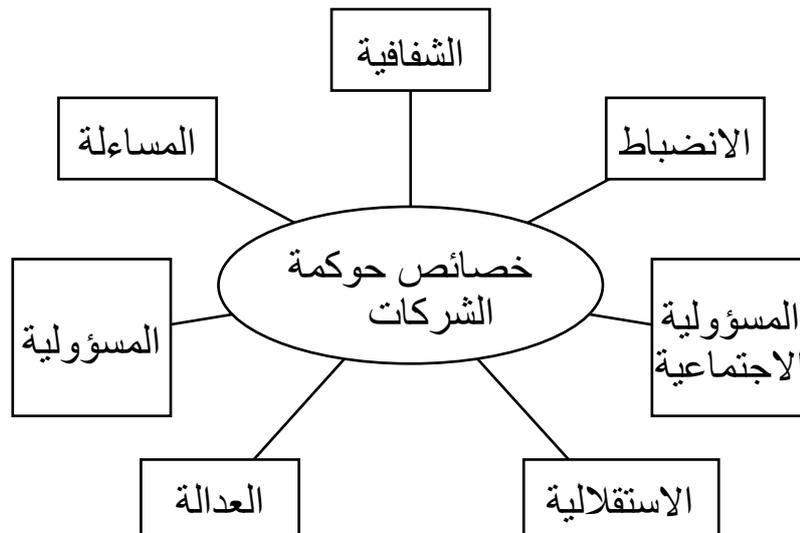
4-المساءلة: أي امكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الادارة والادارة التنفيذية، وهي قاعدة تقتضي بحاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة أو المؤسسة، أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم اتجاه الشركة والسامهين.

5-المسؤولية: ويعني وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة، وكما يقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة مجلس الادارة ومنتخذي القرارات عن مسؤوليتهم اتجاه الشركة والمساهمين، كما يجب أن يتوفر نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال.

6- العدالة: هي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح وعلى تقديم المساواة ومن هذه الأطراف مصالح أقلية المساهمين.

7- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد¹.

الشكل رقم (2-2): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق ذكره.

الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات.

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات².

¹ بن يوسف خلف الله، دور التدقيق الخارجي بتفعيل نظام الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 128.

² سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 24.

1- **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية تطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2- **المحددات الخارجية:** وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن ادارة الشركة، وتقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

وتشير المحددات الخارجية إلى ما يلي:

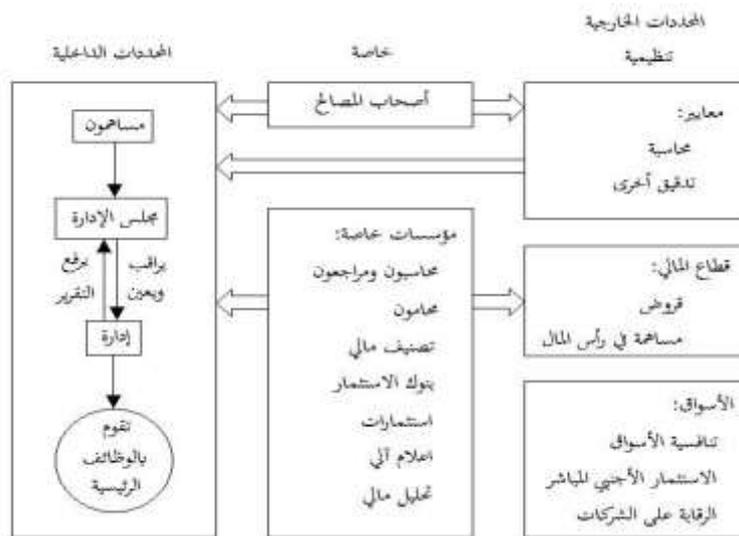
أ- المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات، وتنظيم المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس.

ب- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.

ج- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الانتاج.

د- كفاءة الأجهزة الرقابية، وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة منها الجمعيات المهنية كالمدققين والمحاسبين والمحامين، اضافة إلى الشركات العاملة في أسواق الأوراق المالية

الشكل رقم (2-3) : محددات حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الطالب توفيق فوجيل، حوكمة المؤسسات والاداء المالي للمصارف، ص

المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في حوكمة الشركات

للتدقيق الخارجي مجموعة من المهام داخل الشركة، كما أن له دور مهم وفعال في النجاح حوكمة الشركات لأنه يعمل على التقليل أو القضاء على التعارض بين المساهمين والادارة، كما أنه يسعى للقضاء على عدم تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وأن المدقق الخارجي يضيف ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة وهذا بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الموجودة فيها مع اعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية كما يجد من مشكلة الانحراف الخلق في الشركات، حيث يتمثل الواجب الرئيسي للمدقق الخارجي في فحص حسابات السنة المالية التي كلف بتدقيقها واعداد تقريراً يبين رأيه المحايد وتقدميه للمالكين وغيرهم من الأطراف المعنية، كما يقوم بطرحه أمام الجمعية العامة للمساهمين والرد على أية تساؤلات يتم طرحها فيما يتعلق بتقريره، ويتفرع عن هذه المهمة الرئيسية عدة مهام منها:¹

- 1- فحص الأنظمة التالية والادارية للشركة وأنظمة الرقابة المالية الداخلية، والتأكد من وملائمته الحسن سير أعمال الشركة والمحافظة عليها.
- 2- التأكد من أن حسابات وسجلات ومستندات الشركة تتم وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها عالمياً، أو المعتمدة محلياً عند الجهات المهنية المختصة، والتي تمكن من اظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.
- 3- التحقق من ملكية الشركة لموجوداتها، التأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها، ابداء رأيه النهائي في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة وذلك بإحدى التوصيات المتمثلة في المصادقة بشكل مطلق أو المصادقة مع التحفظ مع بيان الأسباب وأثرها المالي على لشركة.

¹ محمد قوجيل، ابن مالك محمد حسان، تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على مفهوم جودة افصاح في المؤسسة الجزائرية، بطاقة مشاركة في المنتدى الدولي العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29-30 نوفمبر، 2011، ص71.

4- كما يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين التي يعرض فيها على المساهمين الميزانية والحسابات الختامية لمناقشتها والمصادقة عليها والموافقة على مشروع توزيع الأرباح الذي اقترحه مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي ولجان المراجعة في حوكمة الشركات

تعتبر لجنة التدقيق من أهم ملامح الحوكمة لأنها المسؤولة الأساسية، للجنة هي مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الخاصة بالسياسات المحاسبية وتطويرها ونظم الرقابة الداخلية المطبقة واعداد التقارير المالية ومن مسؤولية لجنة التدقيق لا تقتصر فقط على مجرد التنسيق بين وظيفة التدقيق الخارجي والأنشطة الداخلية، لجان التدقيق تجتمع دوريا وتقدم تقاريرها باعتبارها حلقة وصل بين التدقيق الداخلي ومجتمع الإدارة والتدقيق الخارجي ولذلك فإن دور التدقيق الداخلي في اطار الحوكمة يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية على أساسها يتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي¹:

1- أهلية المدقق الداخلي.

2- استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي.

3- جودة أداء عمل المدقق الداخلي.

كما أن هناك مجالات أساسية والتي على أساسها يكون دور المدقق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات كما يلي²:

1- مصادقة مجلسا لإدارة على ميثاق التدقيق الداخلي.

2- تبليغ خطة مهام التدقيق.

3- مناقشة المواضيع التي تنطوي على مخاطر كبيرة.

4- تقييم المناخ الأخلاقي السائد في المؤسسة.

¹ محمد بوتني، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 94.

² د. بعلاش عصام، مساهمة لجان التدقيق في ضبط تقارير المالية لشركات المساهمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، طور ثالث قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلبي أمحمد أولحاج، الجزائر، بويرة، 2019، ص 30.

- 5- متابعة فعالية إطار الرقابة في المؤسسة والتبليغ حولها.
 - 6- مساعدة مجلس الادارة في تقييم استقلالية المدققين الخارجيين.
 - 7- دعم مجلس الادارة فيما يتعلق بتقييم المخاطر على مستوى المؤسسة.
 - 8- تبليغ الموضوعات الهامة المتعلقة بالتدقيق.
 - 9- تقييم الالتزام بالسياسات المتعلقة بمجالات معينة وحساسة.
- دوره يكمن في التقييم الفعال المؤسسة لغرض خدمتها ومن بين وظائفها الاختيار والتقييم والمراقبة الملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتها.

خاتمة الفصل الثاني

تؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وذلك راجع للدور الذي يلعبه التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات وخلق فرص عمل.

كما حاولنا في هذا الفصل ابراز مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تطبيق الحوكمة ونستنتج وجود علاقة التدقيق المحاسبي والأطراف الاخرى والمتمثلة في المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي، فتوظيفهما يؤدي إلى مساهمة كبيرة في حوكمة الشركات.

المفصل الثالث

دراسة ميدانية في الصندوق الوطني للتأمين عن

البطالة CNAC

تمهيد

بعد القيام بعملية جمع المعلومات الخاصة بموضوع دراستنا وتوظيفها وشرحها سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مرحلة تطبيق ما سبق ذكره وتحسينه مع أرض الواقع لنرى مدى نجاعتها مع التغيرات التي طرأت على النظام الإقتصادي والسياسي ، لهذا سنقوم بتقديم لمحة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والقيام بدراسة إستبائية لتأكيد الفرضيات ورؤية مدى فاعلية التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات.

تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة

يتم التطرق إلى التعريف بلمؤسسة ومعرفة كل ما يخص هيكلها التنظيمي ومهام بعض مكاتبها

المطلب الأول: تعريف المؤسسة

أنشأ الصندوق حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل 6 جويلية سنة 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الذي يكسب طابع خاص ويتمتع بالصفة القانونية للتكفل بمرافقة المؤسسات المتعثرة أو التي تعاني من مشاكل إجتماعية ومالية وذلك بهدف المحافظة على ديمومتها وإستمرار نشاطها لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو الحد من ظاهرة البطالة بالمحافظة على مناصب الشغل¹.

كما تقوم المؤسسة بمرافقة العمال المسرحين بمنحهم تأمين عبارة عن أجر مدفوع تكون قيمته حسب عدد سنوات العمل أو الأقدمية وهذا في حال حل الشركة أو تقليص عدد عمالها.

يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من ناحية أخرى في منح إمتيازات للشركات العاملة في مجال الأشغال العمومية والصناعة والخدمات ما عدا الخدمات البترولية ، ومنح مساهمات للموظفين العاملين لأول مرة بالشركة حسب تطبيق المادة رقم 17-90 من قانون المؤسسات الخدمائية وهيئات الضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة مديرية الوكالة الولائية

يتكون الصندوق الولائي من أربعة مديريات فرعية، ويتوزعون على النحو التالي:

المديرية الفرعية للموارد البشرية والوسائل العامة :تعنى بمتابعة الامور الادارية للموظفين ومتابعة السير الحسن للصندوق فيما يخص توفير وسائل اللوجستية والموارد العامة وتتكون من مصلحتين (الشكل 3-1)

¹ المرسوم التنفيذي رقم 94 / 188 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 26 محرم 1415 هـ الموافق ل 06 جوليا 1994 ، رقم 44 .

المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة: تتكفل بتسيير العمليات المالية والمحاسبية للمؤسسة وفق الاجراءات المعمول بها تتكون من مصلحتين انظر (الشكل 3-1)

المديرية الفرعية للدراسات وانظمة الاعلام: يتجلى دورها في صيانة انظمة الاتصال والاعلام الالى.

المديرية الفرعية لترقية التشغيل: و تعتبر الركيزة الاساسية للصندوق باعتبار أنها تقوم بكل المهام الموكلة اليه فيما يخص :

- جهاز التأمين عن البطالة

- جهاز دعم المؤسسات الناشئة للبطالين البالغ عمرهم 30-55

- جهاز ترقية التشغيل في اطار القانون 06-21

كما يوجد مصالح مشتركة تابعة للمدير الولائي انظر (الشكل 3-1).

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مصادر من الصندوق

المطلب الثالث : مهام بعض المصالح والمديريات الفرعية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

انطلاقا من الهيكل التنظيمي تختلف مهام المديرية الفرعية والمسؤوليات الموكلة لكل مصلحة، وفيما يلي مهمة كل منها:

1- مصلحة المستخدمين

تعتبر مصلحة المستخدمين من أهم المصالح في هيكل المؤسسة نظرا لطبيعة المهام المنوطة بها والمتمثلة في تسيير الموارد البشرية.

أ- مهام مصلحة المستخدمين:

- الأعمال اليومية.
- المسار المهني للموظف من بداية إلى نهاية التوظيف.
- إنجازات قرارات الترسيم.
- إنجازات
- مقررات الترقية في الدرجة.
- الاستفسارات ومتابعتها.
- العطل السنوية والاستثنائية والتعويضات.
- العطل المرضية، الأمومة، مقررات الخصم.
- تسجيل المقررات في سجل خاص بمقررات تسيير الموارد البشرية.
- مراقبة الإذن بالتغيب.
- تقديم المقررات إلى مصلحة الأجور.
- المجلس التأديبي.

2- متابعة مصلحة المنازعات

تعتبر هذه المصلحة كوسيط بين الإدارة والجهات القضائية والواجهة القانونية للمؤسسة، ويمكن دور هذه المصلحة في استقبال ملفات الدعاوى المرفوعة لدى الجهات القضائية ومتابعة المنازعات:

أ- من طرف مصلحة المالية: "المخالفة" عدم تسديد المستحقات الواجبة 3 أقساط فما فوق.

فتتخذ بشأنه إجراءات ودية عن طريق الإعدار لتسديد ما عليه من دين، في حالة عدم إمتثاله تتخذ في شأنه إجراءات قانونية ويحال أمام المحكمة المختصة لتسديد كامل القرض وفسخ الاتفاقية.

ب- من طرف مصلحة المراقبة: المخالفة المرتكبة تختلف حسب كل ملف شراء عتاد قديم، بيع العتاد....

فتتخذ إجراءات ودية تتمثل في الإعدار عن طريق المحضر القضائي لاسترجاع مبلغ القرض بدون فائدة PNR كاملا في حالة عدم الامتثال يحال الملف أمام المحكمة المختصة والمطالبة باسترجاع مبلغ القرض مع التعويض.

3- مهام مصلحة الوسائل العامة تقوم بما يلي :

- مهام شراء الأثاث والعتاد.

- الكراء.

- مهام أمين المخزن.

- إعداد استهلاك الكهرباء والماء.

- مراقبة طلب المستخدمين.

- إعطاء المواد للمستخدمين.

4- مهام مكتب الاحصاء:

تعتبر هذه المصلحة كرابط بين الإدارة المركزية والوكالة الولائية بالإضافة إلى وكالة معسكر وتيسمست و تربط بين مصالح مختلفة للوكالة فيما يخص الجانب الإحصائي، كما تضمن هذه المصلحة توفير مختلف المعلومات للمؤسسات المحلية فيما يخص التقارير الإحصائية، وكذا توفير المعلومات الضرورية لها، ويقوم بهذه المهمة مهندس في الإحصاء، وتمثل مهامه الرئيسية في:

- تأمين الوظيفة الإحصائية للوكالات التابعة.
- تحضير مختلف التقارير الإحصائية للوكالة.
- متابعة المشاكل التي من شأنها أن تؤثر على توفر المعلومة الصحيحة في نظام المعلومات.
- تطوير طرق الحصول على المعلومة وتوفيرها في أقرب وقت.
- تحسين النظام الإحصائي للجهاز.
- توفير مختلف التقارير والمعلومات للسلطات العمومية.
- جمع وتبويب البيانات.
- توفير قاعدة بيانات لنشاطات الصندوق.
- تحضير الدليل الإحصائي للصندوق بصفة دورية حسب متطلبات الوضع.
- الرد على المراسلات المتعلقة بنشاطات الصندوق مع مختلف القطاعات والمديرية العامة.
- تطوير الوسائل الإحصائية الخاصة بالصندوق.

5- مهام المديرية الفرعية للدراسات وأنظمة الإعلام:

- تنشيط ومراقبة كل الأشغال المتعلقة بالدراسات والتصميم ووضع أنظمة إعلام الصندوق.
- القيام بدراسات تطوير حلول الإعلام الآلي المدججة وشبكات الصندوق.

- إدارة شبكة الإعلام الآلى وكذا المصالح الإلكترونية الموضوعة تحت تصرف المستعملين الداخليين وموظفي الصندوق.

- ضمان أمن الإعلام الآلى للصندوق.

- إنجاز الدراسات والتحليل النوعية والكمية المرتبطة بنشاطات الصندوق.

- إعداد التقارير الدورية لتقييم نشاطات الصندوق.

6- مهام المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة:

تقوم هذه المديرية بجميع المعاملات المالية وتسجيلها ومراقبة تسييرها وهي تتكون من:

أ- مصلحة المالية:

- فوترة جميع معاملات الصندوق.

- منح قرض بدون فوائد.

- تخلص فواتير.

- متابعة ميزانية.

- تحصيل القروض عند تاريخ الاستحقاق.

ب- مصلحة المحاسبة:

- تسجيل جميع قيود المعاملات المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني : الدراسة تطبيقية

كما هو معلوم فإن نجاعة عملية الاستجواب تعتمد أساساً على توظيف الأسئلة الفعالة، والتي نراها تؤدي عملها في الإجابة عن التساؤل المطروح، فبواسطتها نستطيع الوصول إلى نتيجة إيجابية في ما يتعلق بالهدف من إجراء الاستبيان.

المطلب الأول : مراحل تحرير الاستبيان

تم صياغة الاستبيان وفق الخطوات التالية:

1- هيكل الاستبيان

في ما يخص موضوع بحثنا فقد حرصنا على اختيار العبارات التي رأيناها مناسبة، ولقد وظفنا 19 عبارة تشمل قسمين، قسم مخصص للبيانات الفردية وقسم مخصص لمحاور متعلقة بالتدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات مقسمة إلى ثلاث محاور (فرضيات) وهي:

أ- علاقة التدقيق المحاسبي مع حوكمة الشركات.

ب- علاقة التدقيق المحاسبي مع متغيرات الداخلية والخارجية للشركة.

ج- مدى الاحاطة بالتدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات.

2- إعداد وتصميم الإستمارة

ولقد تم الاعتماد على العبارات القصيرة المباشرة وفق الشروط التالية:

أ- أن يكون لها علاقة مع موضوع المذكرة.

ب- أن تكون العبارة مباشرة وقصيرة.

ج- أن لا تكون متداخلة.

د- أن تكون إيجابية حتى يسهل تحليلها.

هـ- أن يكون الاستبيان قصير حتى لا يشعر المستجوب بالذجر.

وقد راعينا في تحريرها على المصادر الثلاثة :

أ- تحديد محاور الاستبيان انطلاقاً من اشكالية المذكرة والعبارات الفرعية لها.

ب- الإعتماء على استبيانات تم ءراسها من قبل في اطروحات وورقات بآئية.

ج- آآكيم الإستهبان من طرف نآبة من أساتذة الكلية والمشرف.

بعءما تم تصمىم إستمارة الإستهبان وآآباره ثم توزعه على عينة الءراسة، تمآ عملية الاستآواب من 08 ماي 2022 إلى 22 ماي من نفس السنة.

3- مآتمع وعينة الءراسة

لقد مس هذا الاستآواب مآمع الموظفبن الءبن لءبهم علاقة بالآءق المآسى وهم:

– المءقفبن والمفتشبن المركزبن.

– المكلفبن بمصلحة المآسة.

– المكلفبن بمصلحة المآلة.

في نآية المءة تم آآمع ببنات 22 فرءا.

4- توزبع الاستمارات

ولأننا أءرءنا أن بكون الاستببان أكثر واقعية، فقد قمنا بتوزبع الإستهبان على عءة ولايات من الوطن

على آرار:

– الغرب: آبارت، تلمسان، سبءب بلعباس، بشار.

– الوسط : الجزائر، شلف.

– الشرق: باءة، سطفب، ورقلة.

استآءمنا الطريقة الآقلىءبة والآءبئة باسآءءام Google Form ملئ الإستهبنات وهذا لتعءر

الوصول لبعض المناطق ولآسرع عملية آمع الببنات وآسهلها عبر الرابط الآلى:

<https://docs.google.com/forms/d/1-cNVi0JQOOo44gUonLocDYBd75tS6cUuoZgiJRXmhnA/>

5- أساليب معالجة الاستبيان

بعد جمع المعلومات، من الواجب تصنيف البيانات المتحصل عليها، وقد قمنا بذلك بالاستعانة ببرنامج Forms Google، وهذا لتسهيل عملية تدوين المعلومات ومن ثم نقله إلى ملف CSV في جدول من 19 متغير، كل متغير تقابله عبارة من عبارات الإستبيان، وهذا لأننا سنستعمل طريقة تحليل المرسلات المتعدد Analysis Correspondence Multiple، تم تحويل البيانات بصيغ مختلفة من ملائمتها مع البرامج التحليل الاحصائي المستخدمة، مع العلم أننا استعنا ببرنامج SPSS و EXCEL في الحصول على النتائج المتحصل عليها.

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان.

تم دراسة مخرجات الاستبيان من الجانب الوصفي ونحلل النتائج وفق النقاط التالية:

الفرع الأول: الدراسة الوصفية

سنحاول البحث عن أهم المميزات الاحصائية للمتغيرات، وفي ما يلي نتائج مخرجات التحليل

للإحصائي باستخدام برنامج Excel:

1- توزيع العينة حسب الجنس:

سنوضح في الجدول الموالي توزيع العينة حسب الجنس لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول رقم (3-1): توزيع العينة حسب الجنس

النسبة	التكرارات	الجنس
9,1	2	أنثى
90,9	20	ذكر
100,0	22	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.



الشكل رقم (2-3) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب الجنس

يبين الجدول أن ما نسبته 90.9 % من مجتمع الدراسة ذكور بينما تمثل الإناث ما نسبته 9.1% ، و يرجع ذلك إلى طبيعة الوظيفة في هذا مجال حيث أن أصحاب الإطارات وذوي المناصب رجال وذلك لحالات إجتماعية على الأغلب.

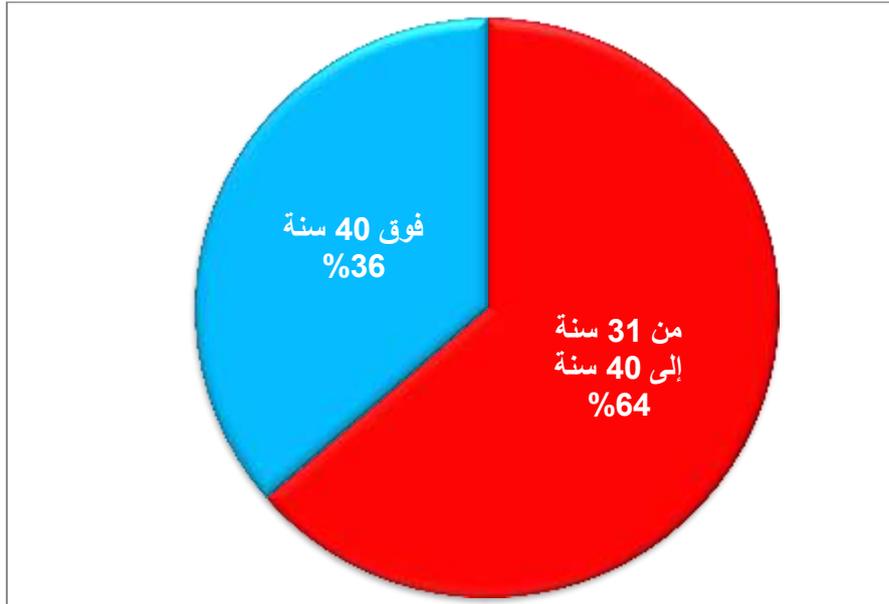
2- توزيع العينة حسب السن:

سنوضح في الجدول الموالي توزيع الفئات العمرية لأفراد العينة المستهدفة:

الجدول رقم (2-3) : توزيع العينة حسب السن

النسبة	التكرارات	
63,6	14	من 31 سنة إلى 40 سنة
36,4	8	فوق 40 سنة
100,0	22	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.



الشكل رقم (3-3) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب السن

نلاحظ أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة تمثل 64% كانت من نصيب الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين 31 و 40 سنة في حين يمثل الأفراد فوق 40 سنة ما نسبته 36%، الفئة الشبابية الأقل من 30 سنة منعدمة حيث لا يمكن الإعتماد على موظف لا يملك خبرة مهنية في مجال التدقيق والمحاسبة حيث يتطلب مهارات علمية وعملية وتمرس مكثف.

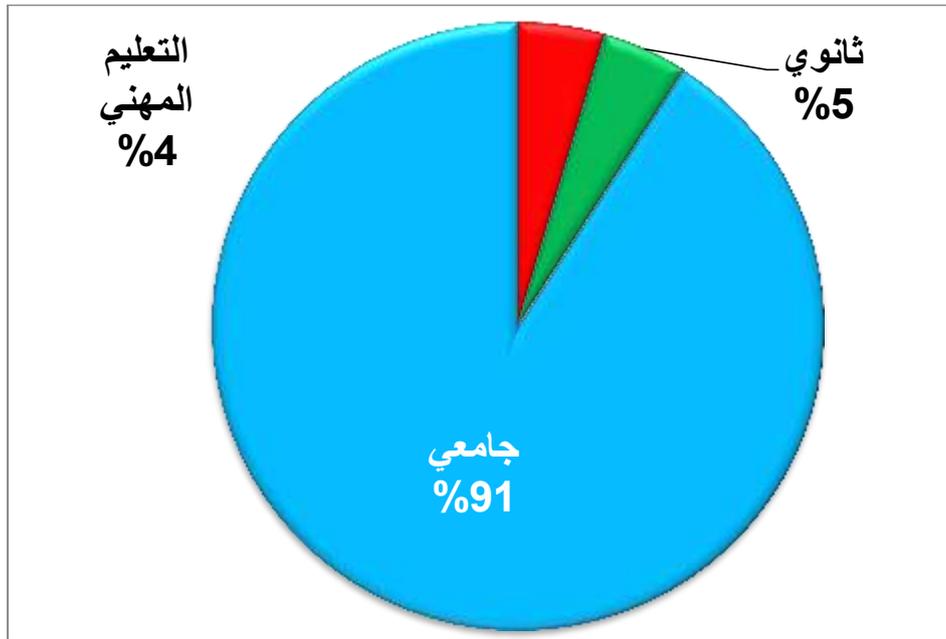
3- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب المستوى التعليمي لأفراد العينة المستهدفة:

الجدول رقم (3-3) : توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	التكرارات	المستوى التعليمي
4,5	1	التعليم المهني
4,5	1	ثانوي
90,9	20	جامعي
100,0	22	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.



الشكل رقم (3-4) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب المستوى التعليمي

يتضح لنا أن النسبة الأعلى هي من حملة الشهادات الجامعية حيث قدرت بـ 91% أما نسبة ذوي المستوى الثانوي وحملة الشهادات المهنية قدرت على التوالي بـ 5% و 6% ، نلاحظ ان الشريحة الأولى تعدت تسعة أعشار العينة المستجوبة مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الإستبيان والإجابة عنها بأريحية.

4- توزيع العينة حسب التخصص:

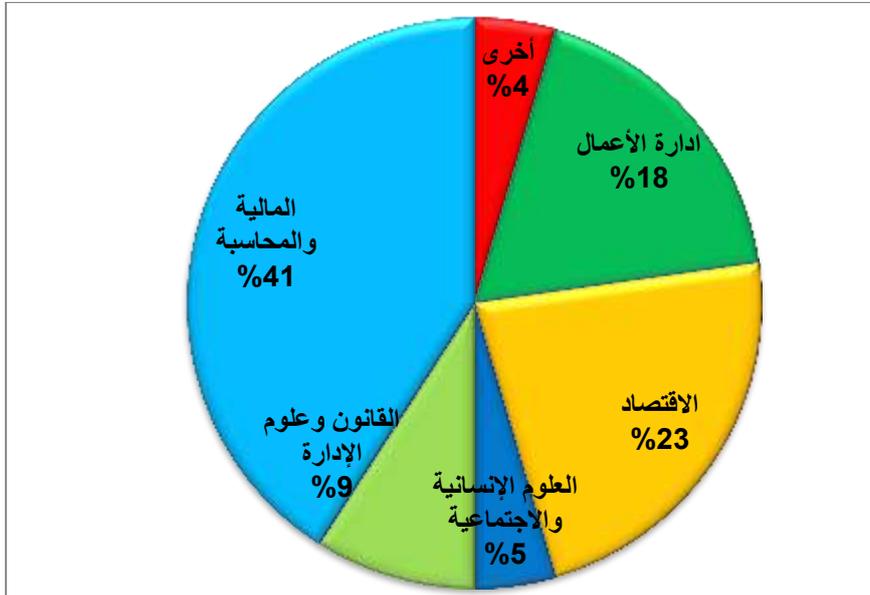
سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب التخصص لأفراد العينة المستهدفة:

الجدول رقم(3-4) : توزيع العينة حسب التخصص

النسبة	التكرارات	المجال
4,5	1	أخرى
18,2	4	ادارة الأعمال
22,7	5	الاقتصاد
4,5	1	العلوم الإنسانية والاجتماعية
9,1	2	القانون وعلوم الإدارة

40,9	9	المالية والمحاسبة
100,0	22	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.



الشكل رقم (3-5) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب التخصص

تبين النتائج في الجدول أعلاه أن 40.9% من عينة الدراسة تخصص مالية ومحاسبة أي أن وظيفتهم في مجالي التدقيق والمحاسبة داخل الشركة لها أهمية كبيرة ، تليها نسبة 22.7 % لمجال العلوم الاقتصادية و18.2% لإدارة الأعمال، في حين لم تمثل نسبة العلوم الإدارية والقانون سوى 9.1% ونسبة ضئيلة جدا للعلوم الإنسانية والاجتماعية قدرت ب 4.5% هذا أمر طبيعي حيث يعتمد تطبيق علم التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات على طاقم من الموظفين ذوي إختصاص في شعبة المالية والمحاسبة يتميزون بمستوى تأهيلي جيد وحرفية لإتقان العمل، وفي الأخير ما يعادل نسبة 4.5 % لتخصصات أخرى.

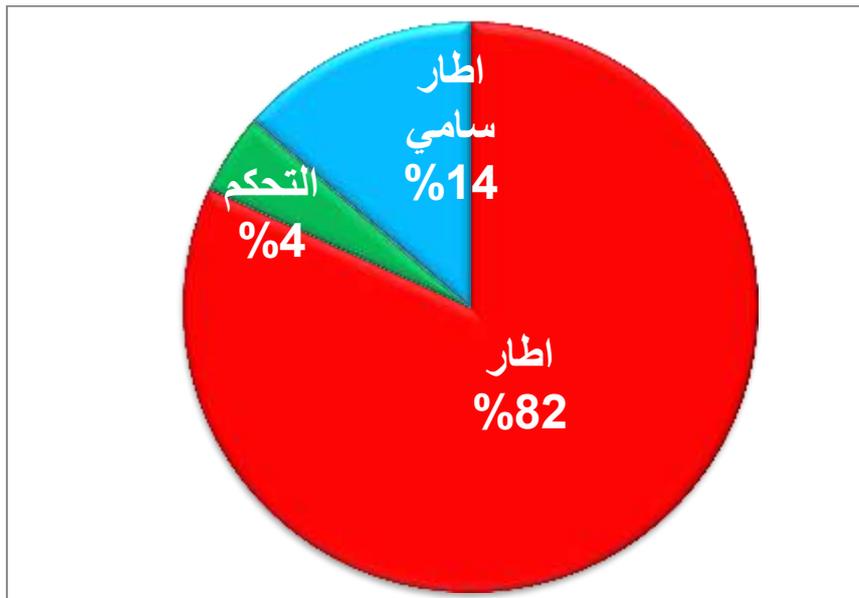
5- توزيع العينة حسب الوظيفة :

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الوظيفة لأفراد العينة المستهدفة:

الجدول رقم (3-5) : توزيع العينة حسب الوظيفة

النسبة	التكرارات	صفة العامل
81,8	18	إطار
4,5	1	التحكم
13,6	3	إطار سامي
100,0	22	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.



الشكل رقم (3-6) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب الوظيفة

نلاحظ أن أكثر المستجوبين من فئة إطار بنسبة 81.8% لأنها تمثل الفئة المستهدفة تليها فئة إطار سامي والتي تمثل المفتشين المكلفين بالتدقيق وعددهم يحصى بنسبة 13.6% وفي الأخير فئة التحكم التي تمثل أعوان المحاسبة بنسبة 4.5%.

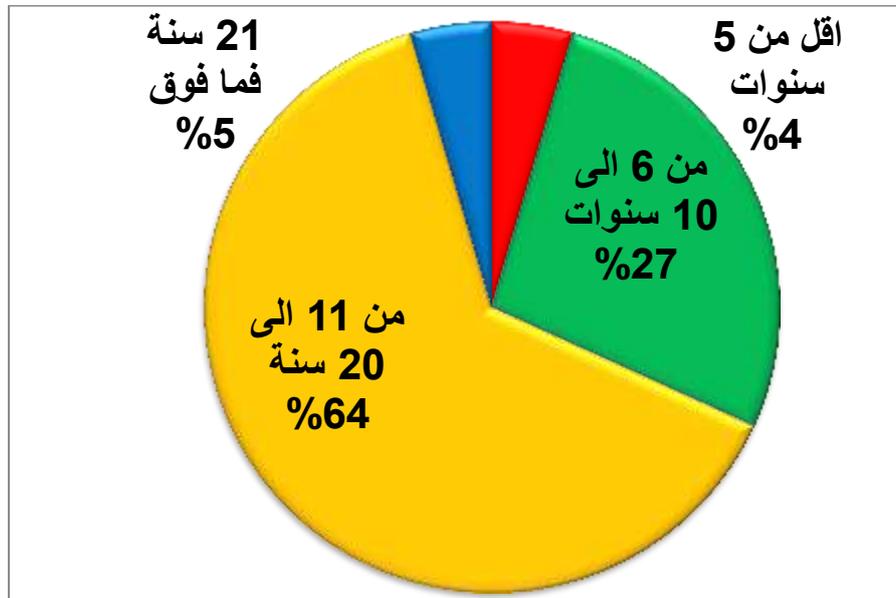
6- توزيع العينة حسب سنوات الأقدمية :

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الوظيفة لأفراد العينة المستهدفة:

الجدول رقم (3-6) : توزيع العينة حسب سنوات الأقدمية

النسبة	التكرارات	سنوات الأقدمية في الشركة
4,5	1	اقل من 5 سنوات
27,3	6	من 6 إلى 10 سنوات
63,6	14	من 11 إلى 20 سنة
4,5	1	21 سنة فما فوق
100,0	22	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EXCEL.



الشكل رقم (3-7) : تمثيل بياني لتوزيع العينة حسب سنوات الأقدمية

نلاحظ أن 63.6% من أفراد العينة تتراوح سنوات الأقدمية لديهم من 11 إلى 20 سنة وهذا دلالة على خبرتهم المهنية مما يساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة التي تعتبر مؤشرا على صحة وسلامة النتائج المراد الوصول إليها، وبانظر إلى النتائج نجد حوالي 27.3% من الموظفين الذين تزيد سنوات الأقدمية لديهم عن 5 سنوات ولا تفوق 10 سنوات تحديدا تليها نسبة 4.5% لكل من العاملين في الشركة الذين تتجاوز سنوات الأقدمية لديهم 21 سنة أولا وتقل أو تساوي 5 سنوات.

الفرع الثاني دراسة الاستبانة :

1- اختبار استقلالية العينة:

لاختبار استقلالية العينة يوجد عدة طرق، من ضمنها يوجد اختبار التتابع Sequence Test

أو تسلسل المشاهدات بالنسبة للوسط الحساب بصدد اختبار الفرضيات التالية:

H_0 : درجات سلم المقررات موزعة توزيعاً عشوائياً.

H_1 : درجات سلم المقررات تتبع توزيعاً ما.

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من تطبيق هذا الإختبار على الدرجة العامة لأسئلة

الإستبيان.

الجدول رقم (3-7) : نتائج اختبار التتابع على مقاييس الاستبيان والمحاور

القرار	الحد الأعلى	الحد الأسفل	التباين	الوسط الحسبي	عدد الأرقام المتسبعة	عدد الأرقام التي أقل من الوسط الحسبي	عدد الأرقام التي أكبر من الوسط الحسبي	
توزيع عشوائي	13.53	0.47	30.97	7	13	6	16	هناك انعكاسات ايجابية لتقارير التدقيق المحاسبي في ادارة للشركة
توزيع عشوائي	27.01	-1.01	138.95	13	8	12	10	تساعد عملية التدقيق في تحسين في إدارة للشركة
توزيع عشوائي	11.32	0.68	20.61	6	11	5	17	التدقيق المحاسبي آلية في ترشيد إدارة للشركة

توزيع عشوائي	15.74	0.26	43.45	8	13	7	15	تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ إدارة الشركة
توزيع عشوائي	29.34	-1.34	165.18	14	9	13	9	التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية اعمال الشركة
توزيع عشوائي	27.01	-1.01	138.95	13	7	12	10	يكن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والإحتيال
توزيع عشوائي	15.74	0.26	43.45	8	12	7	15	تخدم تقارير المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها
توزيع عشوائي	22.45	-0.45	93.91	11	13	10	12	يوجد اثر لتطور مهنة التدقيق المحاسبي في تعظيم منفعة عملاء وموظفين في إدارة للشركة
توزيع عشوائي	27.01	-1.01	138.95	13	12	12	10	تلتزم للشركة بتطبيق معايير محاسبية دولية وذلك من خلال عمل المدقق
توزيع عشوائي	31.72	-1.72	194.13	15	13	14	8	التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية والأداء المالي للشركة
توزيع عشوائي	17.97	0.03	58.07	9	12	8	14	تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل للشركة وخارجها
توزيع عشوائي	17.97	0.03	58.07	9	9	8	14	ما مدى إحطاتك بعملية التدقيق المحاسبي
توزيع عشوائي	20.2	-0.2	74.88	10	11	9	13	ما مدى إحطاتك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات
توزيع عشوائي	22.45	-0.45	93.91	11	7	10	12	المحور الأول: علاقة التدقيق المحاسبي مع حوكمة الشركة

توزيع عشوائي	29.34	-1.34	165.18	14	14	13	9	المحور الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي مع متغيرات الداخلية والخارجية للشركة
توزيع عشوائي	22.45	-0.45	93.91	11	11	10	12	المحور الثالث: الاحاطة بالموضوع
توزيع عشوائي	17.97	0.03	58.07	9	7	8	14	الإستبيان

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من نتائج اختبار التتابع باستخدام توزيع ستودنت (عدد المشاهدات اصغر من 30) أن توزيع الأبعاد عشوائي ومنه نستنتج أن النتائج ليست متحيزة، ولا تتجه نحو اشارة معينة.

2- الدراسة التحليلية لمحاور الاستبيان

لقد تم تحليل الاستبيان باستخدام برنامج، SPSS وباستخدام مقياس ليكرت خماسي LIKERT SCALE من خمسة مواقف، وكان الحكم عليها حسب الجدول التالي:

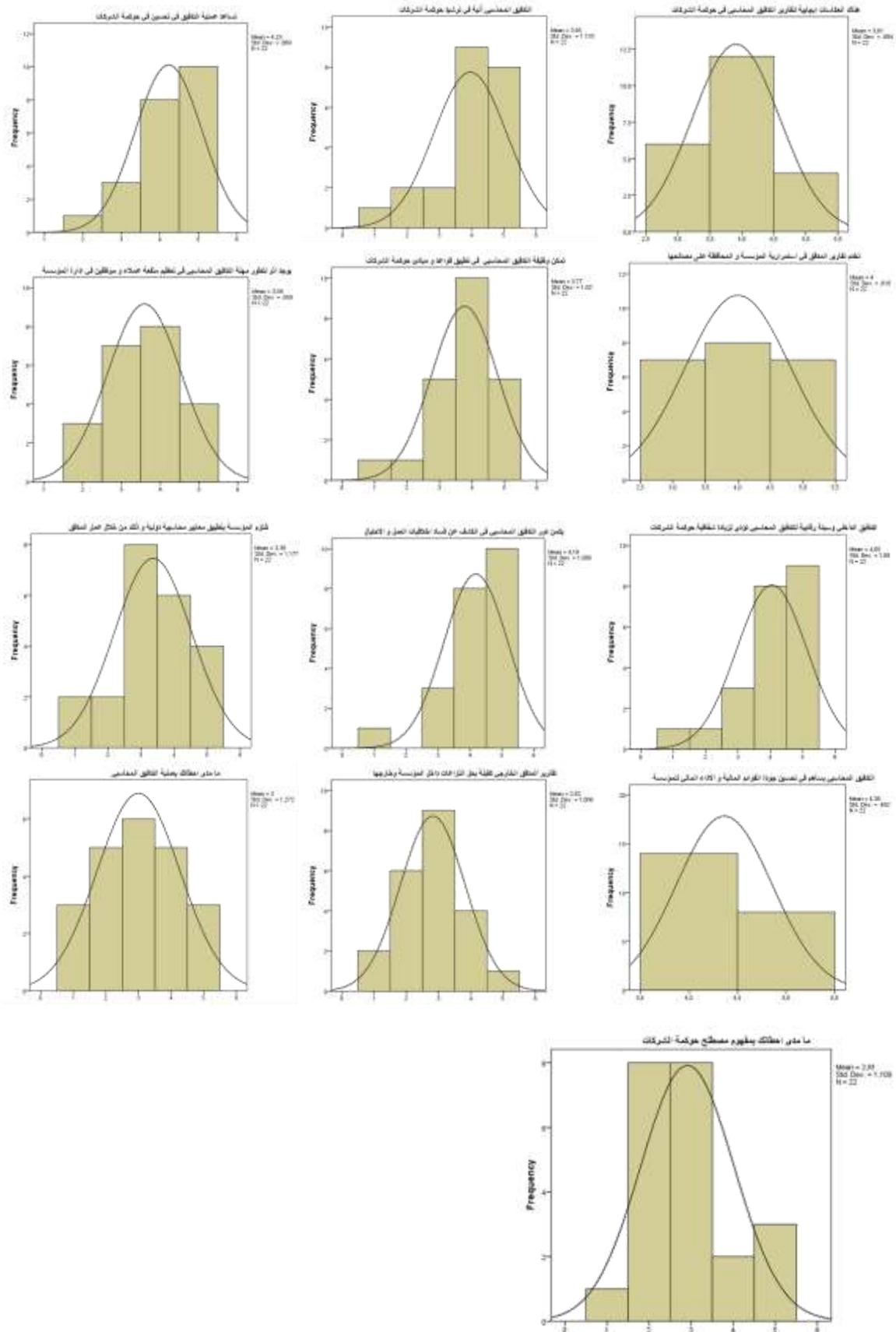
الجدول رقم (3-8) : مجال الحكم لمقياس ليكرت خماسي

المجال الحكم		القيم	القرار	مستوى الاحاطة
إلى	من			
1.8	1	1	غير موافق تماما	ضعيف جدا
2.6	1.81	2	غير موافق	ضعيف
3.4	2.61	3	محايد	متوسط
4.2	3.41	4	موافق	جيد
5	4.21	5	موافق بشدة	جيد جدا

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الرسوم التالية تبين أن النتائج لها توزيع طبيعي لأن التمثيل البياني لها هو على شكل جرس:

الرسم البياني رقم (3-1): التوزيع الطبيعي للنتائج



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ أن الأفراد المستجوبين كانت لهم آراء متفاوتة حول درجة انعكاسات تقارير التدقيق المحاسبي في ما يخص حوكمة الشركات، إلا أن معظمهم كان متوافق إيجابا مع هذا الموضوع، الجدول التالي يلخص أهم النتائج المستخلصة من تحليل الاستبيان:

الجدول رقم (3-9): نتائج القرار من تحليل عبارات الاستبيان في كل محور

مستوى الادراك /	المنوال	المتوسط	عدد المشاهدات	العبارات
المحور الأول: علاقة التدقيق المحاسبي مع حوكمة الشركة				
موافق	موافق	3.91	22	هناك انعكاسات ايجابية لتقارير التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات
موافق بشدة	موافق بشدة	4.23	22	تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات
موافق	موافق	3.95	22	التدقيق المحاسبي آلية في ترشيد حوكمة الشركات
موافق	موافق	3.77	22	تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات
موافق	موافق بشدة	4.05	22	التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات
موافق	موافق بشدة	4.18	22	يكمن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والاحتيال
موافق	موافق	4.00	22	تخدم تقارير المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها
المحور الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي مع متغيرات الداخلية والخارجية للشركة				
موافق	موافق	3.59	22	يوجد اثر لتطور مهنة التدقيق المحاسبي في تعظيم منفعة عملاء وموظفين في ادارة الشركة
محايد	محايد	3.36	22	تلتزم الشركة بتطبيق معايير محاسبية دولية وذلك من خلال عمل المدقق

التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية والاداء المالي للشركة	22	4.36	موافق	موافق بشدة
تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل الشركة وخارجها	22	2.82	محايد	محايد
المحور الثالث : الاحاطة بالموضوع				
ما مدى احطاتك بعملية التدقيق المحاسبي	22	3.00	متوسط	متوسط
ما مدى احطاتك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات	22	2.91	ضعيف	متوسط

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

- من الجدول نلاحظ أن أغلب المستجوبين كانوا متفوقين مع العبارات، ولكن ثلاث عبارات من المحور الأول أغلب المستجوبين كانوا متفوقين معها جدا وهي:
- تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات
 - التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات
 - يكمن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والإحتيال
- وفي المتوسط، عبارة واحدة فقط حصدت التوافق الجيد وهي:
- تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات
- نصف الاجابات من المحور الثاني فقد كاتت محايدة وهي:
- تلتزم الشركة بتطبيق معايير محاسبية دولية وذلك من خلال عمل المدقق
 - تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل الشركة وخارجها
- وإجابة واحدة كان التوافق جيد في المتوسط وهي:
- تدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية والاداء المالي للشركة

المحور الثالث كان مخالف للتوقعات، حيث أن الإحاطة بمفهومي حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي كان متوسط، وهذا بالرغم من أننا استجبنا فقط فئة المدققين والمحاسبين، ولفهم توزيع درجة الإحاطة حسب صفة العامل:

الجدول رقم(3-10) : توزيع مقاييس المحور الثالث حسب صفة العامل

المجموع		اطار سامي		اطار		التحكم		
القرار	المتوسط	القرار	المتوسط	القرار	المتوسط	القرار	المتوسط	
متوسط	3.0	جيد جدا	4.3	متوسط	2.5	ضعيف	2.0	ما مدى إحطائك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات
متوسط	2.9	جيد	3.7	متوسط	2.7	ضعيف	2.0	ما مدى إحطائك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات

من الجدول يتبين جليا أن الاطارات العليا فقط هي من كان لهم اقرار جيد بالإحاطة بمفهوم التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات، وهذا شيء عادي لأن أعوان المحاسبة يتمثل دورهم فقط بتسجيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة وهو شيء سلبي لعدم ادراك الاخطاء قد يجعل من هؤلاء الفئة من العمال محل نقد دائم من المدققين الموجودين على المستوى المركزي.

3- الإتساق الداخلي

الإتساق الداخلي مهم لمعرفة صدق الدراسة، أي أن إعادة الاستبيان يؤدي لنفس النتائج فعلاً، ويقصد به وضوح الاستبيان ومفرداته فقرات الاستبيان وفهمه لأفراد عينة الدراسة الذين سوف يشملهم الاستبيان وكذلك ثبات وصدق فقرات الاستبيان للتحليل الإحصائي.

أ- حساب صدق الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان مع المحاور

تقتضي هذه الطريقة حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية الذي تنتمي إليه وذلك بغرض استبعاد الفقرات التي لا ترتبط بدلالة معنوية مع المحور الذي تنتمي إليه

الفقرة وأظهرت النتائج ارتباط فقرة من فقرات المقياس بالبعد الفرعي الذي تنتمي إليه مما يشير إلى تجانس الأسئلة من حيث المحاور المكونة للإستبيان ،وفيما يلي جداول توضيحية لمعاملات الإرتباط لكل بعد على حدى:

الجدول رقم (3-11): نتائج حساب معامل الارتباط لمقاييس الاستبيان بالنسبة للمحاور

المحور الثالث		المحور الثاني		المحور الاول		
معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة	
0.577	0.126	0.191	0.289	0.004	0.586	هناك انعكاسات ايجابية لتقارير التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات
0.457	0.167	0.065	0.401	0.000	0.774	تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات
0.151	0.316	0.231	0.266	0.000	0.795	التدقيق المحاسبي آلية في ترشيد حوكمة الشركات
0.965	-0.010	0.197	0.286	0.000	0.813	تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات
0.993	0.002	0.047	0.428	0.000	0.807	التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات
0.176	0.299	0.198	0.285	0.000	0.826	يضمن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والاحتيايل
0.265	-0.248	0.008	0.549	0.000	0.761	تخدم تقارير المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها
0.616	-0.113	0.000	0.761	0.994	-0.002	يوجد اثر لتطور مهنة التدقيق المحاسبي في تعظيم منفعة عملاء وموظفين في ادارة الشركة
0.122	0.339	0.001	0.651	0.020	0.491	تلتزم الشركة بتطبيق معايير محاسبية دولية وذلك من خلال عمل المدقق
0.066	0.399	0.250	0.256	0.982	0.005	التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية والاداء المالي للشركة
0.815	-0.053	0.003	0.605	0.042	0.436	تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل الشركة وخارجها
0.000	0.903	0.456	0.168	0.296	0.233	ما مدى احطاطك بعملية التدقيق المحاسبي
0.000	0.870	0.427	0.178	0.946	-0.015	ما مدى احطاطك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات

المصدر : من إعداد الطالبتين، اعتمادا على مخرجات SPSS

تحليل المحور الأول :

يتضح من خلال الجدول أن العبارات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في المحور التي تنتمي إليه، ومنه نستنتج أن المحور الأول من الاستبيان يتمتع باتساق داخلي وترتبط عباراته بموضوع الإستهبان بنسبة 70% إلى 82%.

تحليل المحور الثاني :

بالرجوع إلى الجدول وبأخذ مستوى المعنوية 0.05 يتبين ان معظم أسئلة هذا المحور ذات دلالة إحصائية، ماعدا العبارة الثالثة حيث ان الفقرة غير معنوية وأن وظيفتها لا تتوافق مع موضوع المحور الثاني. وهنا يمكن القول ان جل عبارات المحور متسقة، حيث يتراوح معامل الارتباط فيها بين 0.6 و 0.76 أي أنه يمكن الحكم إيجابيا على درجة الإتساق الداخلي للمحور الثاني من الإستهبان.

تحليل المحور الثالث :

نلاحظ أن عبارات هذا المحور هي كذلك متسقة مع الموضوع عند مستوى معنوية 1%، ومرتبطة بنسب تفوق 87%.

ب- صدق الإتساق الداخلي لمحاور الدراسة مع البعد العام

في هذه المرحلة سنقوم باختبار إتساق محاور الدراسة، الجدول التالي يوضح لنا نتيجة حساب درجة الارتباط بين المحاور والبعد العام:

الجدول رقم (3-12) : نتائج حساب معامل الارتباط لمحاور الاستبيان مع البعد العام

مستوى الدلالة	معامل الارتباط Pearson	عدد الفقرات	
0.000	0.889	07	المحور الاول
0.000	0.705	04	المحور الثاني
0.030	0.463	02	المحور الثالث

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال تحليل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان وباستعمال معامل الارتباط وبالرجوع إلى نتائج SPSS توصلنا إلى ان أن المحور الأول والثاني من الإستهبان ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 ومنه يمكن القول أن كل محاور الإستهبان متسقة جيدا مع بعضها البعض حيث يتراوح معامل الارتباط بين 0.71 و 0.94 وهذا المجال يعطي حكم موجب على إرتباطها وبذلك تعد محاور الدراسة متسقة داخليا.

ج- الإتساق الكلي للاستبيان.

لكي تكون الدراسة هادفة وذات بعد علمي صحيح وصادق تم إستخدام معامل الصدق والثبات ألفاكرونباخ والتي تقوم على حساب هذا معامل حيث تكون القيمة المقبولة له 0.6 والجدول التالي يبين ألفاكرونباخ لعينة الدراسة :

الجدول رقم (3-13): نتائج إختبار معامل الصدق والثبات ألفاكرونباخ لمحاور الاستبيان

معامل الصدق والثبات الفاكرونباخ	عدد الفقرات	
0.883	7	المحور الاول
0.38	4	المحور الثاني
0.725	2	المحور الثالث
0.811	13	جميع المحاور

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالرجوع إلى الجدول نلاحظ أن قيمة الفاكرونباخ للمحور الأول والثالث تتراوح بين 0.883 و 0.725 على التوالي وهي تعتبر جيدة، أما المحور الثاني فهو جد ضعيف وتمثل 0.38، وبحساب معامل الفاكرونباخ لكل المحاور على عينة الدراسة استنتجنا ثبات وإتساق الإستهبان، حيث بلغت قيمته 81%، ولزيادة نسبة الثبات فقد تم حذف البنود التالية:

- هناك انعكاسات ايجابية لتقارير التدقيق المحاسبي في ادارة الشركة

- يوجد أثر لتطور مهنة التدقيق المحاسبي في تعظيم منفعة عملاء وموظفين في ادارة الشركة

- تلتزم الشركة بتطبيق معايير محاسبية دولية وذلك من خلال عمل المدقق

- تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل الشركة وخارجها

- التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية والأداء المالي للشركة

- ما مدى إحطاطك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات

- ما مدى إحطاطك بعملية التدقيق المحاسبي

وبهذا بلغت درجة الثبات حوالي 89%، والجدول يلخص النتائج النهائية المتحصل عليها

الجدول الرقم (3-14) نتائج اختبار حذف عبارات الاستبيان على معامل الصدق والثبات

ألفاكرونباخ

المرحلة	العبرة المحذوفة	قيمة ألفا بعد حذف الاجابة
-	لا يوجد	0.811
01	يوجد اثر لتطور مهنة التدقيق المحاسبي في تعظيم منفعة عملاء وموظفين في ادارة الشركة	0.826
02	ما مدى إحطاطك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات	0.841
03	ما مدى احتطاطك بعملية التدقيق المحاسبي	0.856
04	التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية والاداء المالي للشركة	0.872
05	تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل الشركة وخارجها	0.878
06	تلتزم الشركة بتطبيق معايير محاسبية دولية وذلك من خلال عمل المدقق	0.883
07	هناك انعكاسات ايجابية لتقارير التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات	0.886

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ أن زيادة درجة الصدق والثبات استدعت حذف كل عبارات المحور الثاني والثالث والفقرة الأولى من المحور الأول، وبهذا توصلنا إلى أن جل عبارات المحور الأول متسقة مع الإستبيان، أي أن قرار المستجوبين حول أهمية التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات صادق.

الفرع الثالث :إكمال تحليل دراسة الاستبانة بعد حذف بعض الأسئلة.

سنقوم بالاعتماد على الفقرات الستة الأكثر صدقا للتحليل المتعدد الأبعاد باستخدام تحليل التمييزي.

1- تحليل التطابق المتعدد

يقوم تحليل التطابق المتعدد Analysis Correspondence Multiple أو MCA اختصاراً، بتمثيل كل المتغيرات النوعية Categories وهو عبارة عن تقنية لتحليل البيانات النوعية، تُستخدم لتمثيل المتغيرات الأساسية في فضاء إقليدي منخفض الأبعاد وتقوم هذه التقنية باختصار الأبعاد في معلم ذو بعدين لمعرفة المتغيرات الأكثر تأثيراً في الاستبيان، وهذا حسب درجة الارتباط بينهما والقيم الذاتية في محور وعبارة.

أ- الارتباط الداخلي

انطلاقاً من دراسة العلاقة الموجود بين المتغيرات المستعملة في الإستبيان، سنحاول قياس قوة الارتباط بين المتغيرات وسنقوم باختبار معامل الارتباط بين درجة كل بعد من ابعاد الستة (06) للإستبيان بالاستعانة بصيغة بيرسون للارتباط على العينة الكلية 22 فرد والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-15) : نتائج اختبار معامل الارتباط بين عبارات الاستبيان

تخدم تقارير المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها	يكمن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والاحتيال	التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات	تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات	التدقيق المحاسبي آلية في ترشيد حوكمة الشركات	تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات	
0.470	0.549	0.541	0.491	0.640	1.000	تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات
0.360	0.676	0.542	0.567	1.000	0.640	التدقيق المحاسبي آلية في ترشيد حوكمة الشركات
0.629	0.738	0.566	1.000	0.567	0.491	تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات
0.749	0.513	1.000	0.566	0.542	0.541	التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات
0.522	1.000	0.513	0.738	0.676	0.549	يكمن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والاحتيال
1.000	0.522	0.749	0.629	0.360	0.470	تخدم تقارير المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ أن كل المتغيرات لها تأثير طردي وهذا راجع لاستبعاد المتغيرات التي ليس لها صلة وثيقة في

الإستبيان، إلا انه يوجد متغيرات لديها إرتباط كبير مثل:

- "تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات" و"يكمن دور التدقيق

المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والاحتيال"

- "التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات" و"تخدم تقارير

المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها".

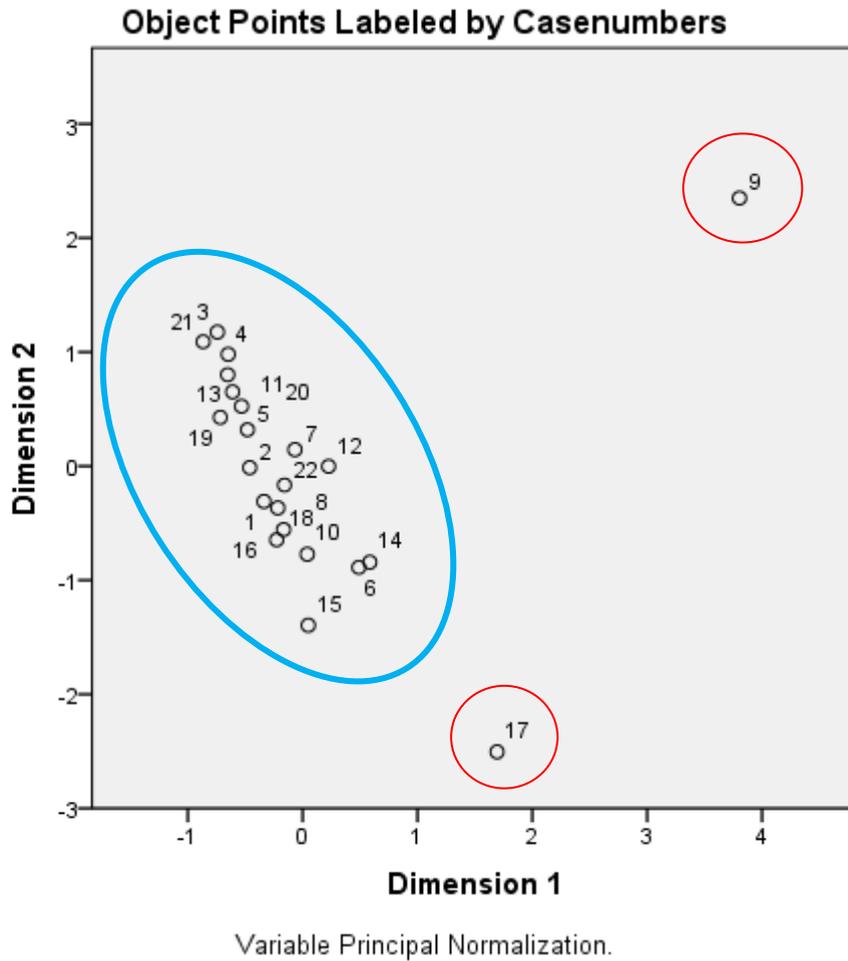
القيم الذاتية (Eigen Value) :

الجدول رقم (3-16) : جدول القيم الذاتية لمحاو التحليل العاملي المتعدد

حساب التباين			ألفا كرونباخ	البعد
التباين	العزم	المجموع القيم الذاتية		
48.511	0.485	5.821	0.904	1
35.901	0.359	4.308	0.838	2
	0.844	10.129		المجموع
42.206	0.422	5.065	0.876	الدلالة

المصدر : من اعداد الطلبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

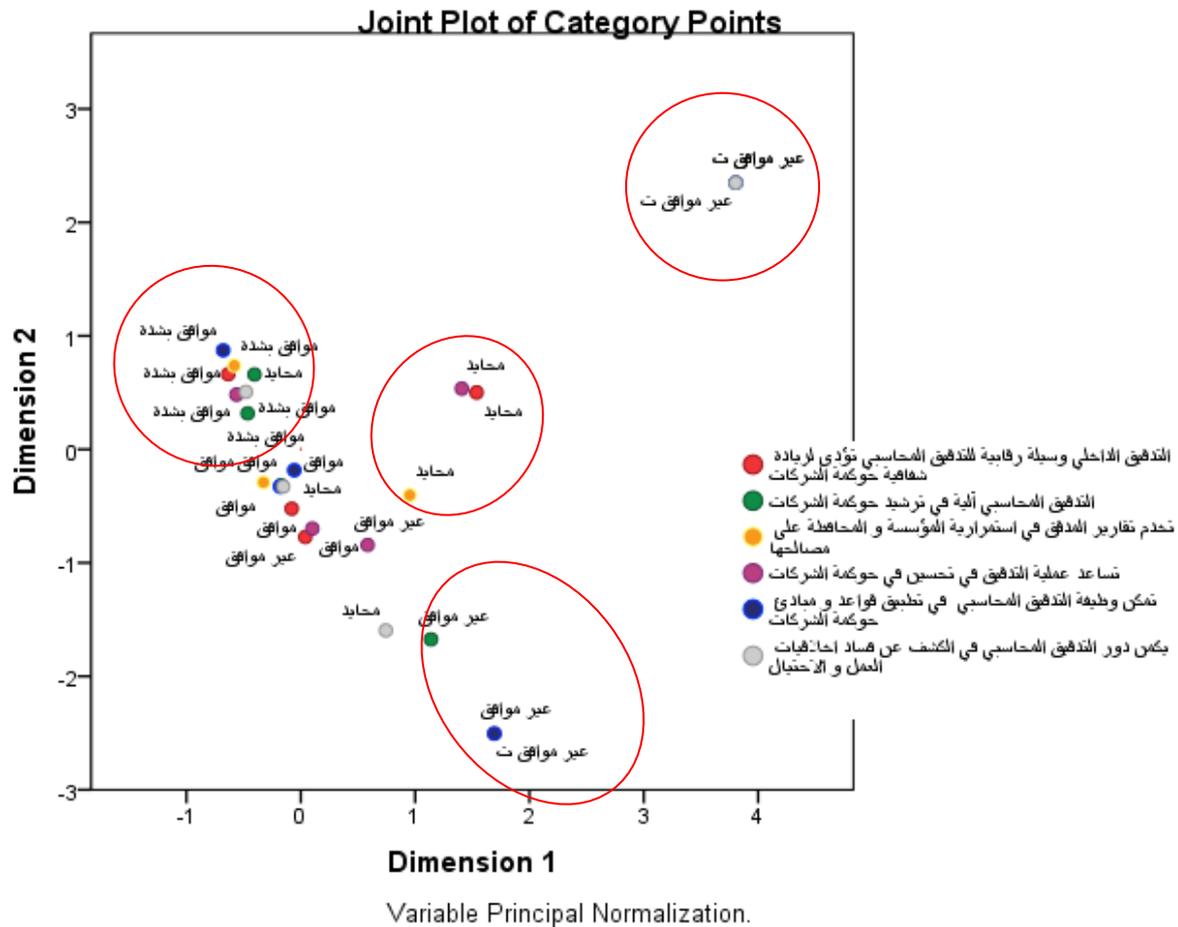
من الجدول نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ أكبر من 0.87 في المحورين، ومنه فإنه يوجد اتساق داخلي بين المتغيرات في المحورين، كما نستنتج أن لمحوران الأوليان يفسران نسبة 42.2% تقريبا وهو ما يعطينا الاعتمادية المتوسطة على تحليل المرسلات المتعدد، يتضح جليا في السحابة الممثلة للأفراد المستجوبين حسب الرسم البياني التالي:



الشكل رقم (3-8): الرسم البياني لتشتت الاستبيان حسب صفة العامل، والمستوى التعليمي

نلاحظ أن المستجوب 9 و 17 كانت لهم آراء مميزة، بالرجوع إلى البيانات اتضح أن المستجوب 9 ليس لديه المجال المطلوب في شغل منصب ذو علاقة بالمحاسبة وهو عون تحكم أي ليس اطار لهذا كانت اجابته شاذة.

أما المستجوب 17 فهو الآخر بالرغم من أنه اطار سامي، لكن مجال دراسته فهو في العلوم القانونية والإدارية، لهذا لاحظنا أن اجاباته كانت هي الاخرى مميزة في هذه الحالة يمكن الاستغناء عن اجابتهما باعتبارها تعطي نتائج متطرفة.



الشكل رقم (3-9) : التمثيل البيان لسحابة تجانس اسئلة الاستبيان واجوبة الموظفين

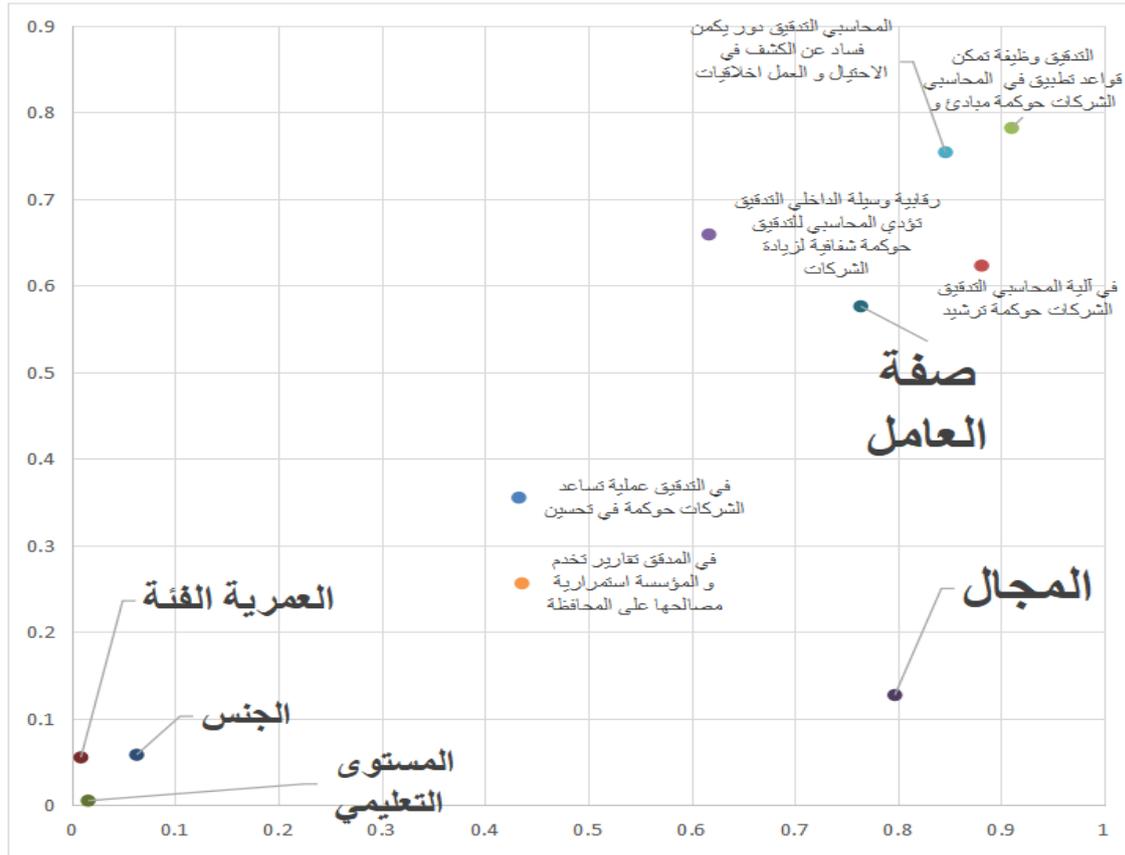
نلاحظ وجود كثافة في وسط التمثيل البياني للمحاور المعاملية حيث سلم الموافقة ،بينما توجد منطقة أخرى سفلى على اليمين التي تمثل غير موافق، ومنطقة أخرى هي محايد، ومنه نستنتج أن قرارات المستجوبين كانت متجانسة، مما يعطينا انطبعا ايجابيا لأهمية التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات.

الجدول رقم (3-17): محاور التميز لقرارات الاستبيان

المتوسط	المحاور		
	2	1	
0.394	0.355	0.433	تساعد عملية التدقيق في تحسين في حوكمة الشركات
0.752	0.623	0.881	التدقيق المحاسبي آلية في ترشيح حوكمة الشركات

0.800	0.754	0.846	يكن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل والاحتيايل
0.346	0.256	0.436	تخدم تقارير المدقق في استمرارية الشركة والمحافظة على مصالحها
0.837	0.766	0.908	تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات
0.623	0.625	0.620	التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية حوكمة الشركات
0.060	0.058	0.063	الجنس
0.032	0.055	0.009	الفئة العمرية
0.010	0.005	0.016	المستوى التعليمي
0.462	0.127	0.797	المجال
0.670	0.576	0.764	صفة العامل
0.078	0.108	0.048	سنوات الاقدمية في الشركة
5.065	4.308	5.821	المجموع
42.206	35.901	48.511	النباين %

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.



الشكل رقم (3-10) : الشكل البياني لمجاور التميز لمقررات الاستبيان

نلاحظ من التمثيل البياني أن المستوى التعليمي والجنس والفئة العمرية لم يؤثر على قرارات المستجوبين، بينما يؤثر مجال الدراسة بدرجة أقل، أما صفة العامل فهي أكبر محدد للقرارات درجة التوافق بأهمية التدقيق المحاسبى في حوكمة الشركات، أي أن رأي المدققين والمفتشين كان مختلف عن رأي المكلفين بالمالية والمحاسبة، ونفس الشيء بالنسبة لأعوان المحاسبة.

بلغة أخرى، كلما كان الشخص المستجوب كلما بجهتات التدقيق المحاسبى، والصفة التي يشغلها بالشركة كان مقرا بأهمية التدقيق المحاسبى في إدارة الشركة والمحافظة على مصالحها، واعتمادا على تبويب البيانات بمتغيرات موجهة نلاحظ أن كل الجنسين لهما نفس النظرة في تقدير دور التدقيق في حوكمة الشركات، ونفس الشيء بالنسبة للمستوى التعليمي والفئة العمرية.

المطلب الثالث :نتائج دراسة الاستبيان.

نستنتج أن المستجوبين يقرون بالدور الايجابي للتدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات من منظور:

- تطبيق المعايير المعتمدة في تسيير الشركة واحترام الاجراءات
- المحافظة على مصالح الشركة و ضمان استمرار تواجدها
- زيادة الشفافية لخدمة مصالح العملاء والموظفين
- تحسين تسيير الشركة وترشيد القرارات
- الكشف عن التجاوزات داخل الشركة
- خضوع الإدارة للتدقيق من شأنه أن يحسن من أداء الموظفين، ويعطي انطباع ايجابي لدى العملاء
- ومن خلال الدراسة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات وهي:
- أهمية التدقيق المحاسبي يتوقف على الأشخاص الملمين بهذه العملية، وحجم المسؤولية التي يشغلونها في الشركة.
- عدم وجود إلمام كبير بمفهوم التدقيق المحاسبي من طرف أعوان المالية والمحاسبة بالرغم من تعاملهم الدوري مع المدققين وهذا راجع إما لمحدودية هؤلاء الأعوان من حيث فهمهم ما يقوم به المدقق، أو لعدم قيام الادارة بعمل دورات تكوينية من أجل رسكلة العمال وزيادة كفاءتهم.
- عدم رضا المستجوبين على أهمية التدقيق في حل النزاعات داخل الشركة.
- كما أن التحسيس بعملية التدقيق تخضع لعوامل مهنية وليس لها علاقة بالجانب الاجتماعي.

خاتمة الفصل الثالث

في هذا الفصل التطبيقي الذي تجسيدا للجانب النظري من خلال الاستبيان، وقد توصلنا لنتائج جيدة لمعرفة دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات وذلك حسب آراء الممارسين لمهنة التدقيق وكذا المحاسبين وأعاون المالية في المؤسسة محل الدراسة، وسنخوذ في أهم النتائج المتوصل إليها في الخاتمة العامة.

خاتمة

كان على الجزائر أن تنهض بتطور شركاتها وإنعاش أسواقها المالية والإقتصادية لمواكبة تغيرات العالم خاصة بعد إنحيار بعض مؤسساتها، حيث لاقت صعوبات في مواجهتها وكانت بالنسبة لها كتحديات أثرت سلبا وإيجابا على بيئة اعمالها.

وفي هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بمدخل من مداخل الإدارية الحديثة والمسماة بحوكمة الشركات والتركيز على آلية من آليات تطبيقها ألا وهو التدقيق المحاسبي والذي بإمكانه احداث مساهمة فعالة في تطبيق لحوكمة الشركات ومحاولة منا لدراسة هذا المجال، وهذا بالتعرف على إطار العام لحوكمة الشركات وتبين مختلف العناصر التي يتركز عليها عمل التدقيق الداخلي وكذا كيفية الاستفادة منه في تطبيق حوكمة الشركات بالإضافة إلى سبل تفعيلها في الجزائر، قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان التدقيق المحاسبي ودوره في حوكمة الشركات حيث احتوت هذه الدراسة على جانبين احدهما نظري والذي تناول التركيز على تعريف كل من التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات ومختلف المبادئ لحوكمة الشركات ومعايير الممارسة المهنية للتدقيق المحاسبي، و الاخر تطبيقي والذي تمحور أساسا حول عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية هذا البحث فقد تم الوصول إلى نتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية لبحثنا كما يلي:

الفرضية الأولى: رغم الإنتشار الواسع لمصطلحي حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي إلا أن مستوى الإحاطة بمفهوما قليل لدى بعض الأكاديميين والموظفين على عكس المهنيين المختصين في كل من مجال العلوم المحاسبية والمالية وعلوم التسيير.

الفرضية الثانية: التدقيق المحاسبي هو وسيلة رقابية داخل الشركة وهو مجموعة من الإجراءات التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية داخل الشركة: بعد الدراسة الخاصة بالتدقيق المحاسبي وكذا تحليل نتائج الاستبيان وانطلاقا من الآراء المقدمة من طرف العينة محل الدراسة حيث كانت معظم الإجابات موافق وهذا دليل على كفاءة المدقق وتأهيله العلمي وامتلاكه المؤهلات اللازمة.

الفرضية الثالثة: تكمن نجاعة التدقيق المحاسبي ومساهمته في تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركة والحد من ظاهرة الفساد والاحتيال داخل وخارج الشركة ومنه ان التدقيق المحاسبي يساهم في تطبيق الحوكمة من خلال علاقته الفعالة والمتداخلة لكل من مجلس الإدارة والرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي.

أهم النتائج

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بكل من مصطلح حوكمة الشركات والتدقيق المحاسبي ودراسة العلاقة بينهما وكيفية مساهمة التدقيق المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات في شركة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يكمن تلخيصها فيما يلي:

- يتم التدقيق المحاسبي في الشركة من خلال نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والاستعانة بكل من التدقيق الداخلي والخارجي وتوظيفهما مع أطراف حوكمة الشركات لزيادة مصداقية القوائم المالية وتعظيم منفعة مساهمين والشركاء.

- لتطبيق حوكمة الشركات لا بد من توفير جميع مبادئها الإدارية والمالية والقانونية وفقا لمعايير التدقيق.

- ان استمرارية الشركة وتحسين أدائها المالي وتسييرها الداخلي دليل على نجاعة التدقيق المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات.

- يساهم التدقيق محاسبي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال التقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية مما يجعلها أكثر فعالية في عملية تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وزيادة ثقة المساهمين في النظام.

- إلزامية الوقوف بالتنمية الاقتصادية وتطويرها والحفاظ عليها من الانهيار مع مراعاة وضمان مصالح مختلف متعاملين فيها ومعها وهذا بالاعتماد على حوكمة الشركات.

إرشادات وتوجيهات

إن حوكمة الشركات عبارة عن الكيفية التي تدار بها الشركات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، أما التدقيق يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف

ذات العلاقة بها، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تفعيل دور أطراف حوكمة الشركات والمتمثلة أساساً في: المدقق الخارجي، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى الإدارة العليا، ومن هنا ندرج الاقتراحات الآتية، والتي من شأنها المساهمة في الارتقاء بمبادئ حوكمة الشركات في الجزائر وكذا تفعيل أطرافها إذ لا بد من:

- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للشركات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك.

- ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية - بصفة مستمرة - وهذا فيما يخص حوكمة الشركات ودور أطرافها، يحضرها كل من المهنيين الأكاديميين.

- ضرورة إعادة تنظيم وظيفية التدقيق الداخلي، الخارجي وكذا لجنة التدقيق في الشركات الجزائرية بما يضمن استقلاليتها، موضوعتها وكفاءتها وفعالية عملياتها.

- ضرورة إنشاء منظمات مهنية تعمل على تنظيم آليات مواولة مهنة التدقيق في الجزائر مع إصدار معايير التدقيق الداخلي والخارجي بما يتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى وضع ميثاق أخلاقيات المهنة آخذةً بعين الاعتبار بيئة الأعمال الجزائرية.

- إنشاء معهد متخصص لتدريب وتكوين المدققين الداخليين والخارجيين مع إعطاء شهادات معترف بها دولياً، بالإضافة إلى حث المدققين الداخليين والخارجيين للانخراط في المعاهد الدولية لتبادل واكتساب الخبرات.

- الاهتمام أكثر بموضوع حوكمة الشركات عن طريق اجراء الندوات والمحاضرات من طرف اشخاص خبراء في المجال.

آفاق الدراسة

لقد تناولنا في بحثنا هذا التدقيق المحاسبي ودوره في حوكمة الشركات ، مبرزين العلاقة بينهما ومدى المساهمة والنتائج المستخلصة تبرز القضايا التي يمكن أن تكون مجالاً لأبحاث قادمة تتجلى فيما يلي:

- مدى التناسق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثره على حوكمة الشركات.
- أثر الإعتماد على حوكمة الشركات في تفعيل الرقابة الداخلية في الجزائر
- فعالية لجنة المراجعة في دعم حوكمة الشركات
- التدقيق المحاسبي المالي وأثره على حوكمة الشركات

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1 باللغة العربية

الكتب:

- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان طبعة 2005.
- أحمد علي خضر ، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2012.
- أحمد نور الدين ،التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2015.
- أحمد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ،الأردن، عمان، 2015.
- حلمي محمود ،نظرية المحاسبة المالية، دار النهضة العربية ،القاهرة ،1992.
- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية في تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدر الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- خالد أمين عبد الله ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والتطبيقية، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى ، 2000 .
- خالد راغب الخطيب، الأموال العملية والوسيلة لتدقيق الحسابات، دار النشر والتوزيع، الأردن ، 1998.
- ستيلبون نستر، التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات، الفصل الثالث من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن دي سي ،2003.
- سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2006.

- مُجَّد بوتن ستيلبون نستر، التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات، الفصل الثالث من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن دي سي، 2003.
- عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2011 .
- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار النشر الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.

أطروحات دكتوراه ومذكرات:

- بعلاش عصام ، مساهمة لجان التدقيق في ضبط تقارير المالية لشركات المساهمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، طور ثالث قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي أمحمد أولحاج، الجزائر، بويرة، 2019.
- مُجَّد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات جامعة الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- عايدة زهية ، دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية ،تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ،جامعة مستغانم ،الجزائر،2016.

المجلات والجرائد الرسمية:

- الصالحين مُجَّد العيش ،حوكمة التجليد إلى القانون واللائحة ،المجلة الدولية للقانون ،ليبيا ،2016.
- المرسوم التنفيذي رقم 94 / 188 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 26 محرم 1415 هـ الموافق ل 06 جوليا 1994 ، رقم 44 .

المقالات والمقتنيات العلمية:

- مُجَدَّ قوجيل وابن مالك مُجَدَّ حسان، تأثير التوافق بين عملية الإصلاح المحاسبي وتطبيق مبادئ الحوكمة على مفهوم جودة افصاح في المؤسسة الجزائرية، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29 - 30 نوفمبر، 2011 .
- مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2000.
- زياني عبد الحق، أنواع التدقيق والخدمات التي يقدمها المدققون ، المحاضرة الثانية، جامعة ابن خلدون ،تيارت، 2021.

2 باللغة الأجنبية

Livre :

-Charreaux G. (2011), «Quelle théorie pour la gouvernance? De la gouvernance actionnariale à la gouvernance cognitive et comportementale», Cahier du FARGO n° 1110402

الملاحق

استباين حول دور التدقيق المحاسبي في دعم حوكمة الشركات

سيدي، سيديتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أضح بين أيديكم هذا الاستبيان المدرج ضمن مذكرة لنيل شهادة ماستر في المحاسبة والتدقيق بجامعة ابن خلدون بتيارت.

يعتبر هذا الاستبيان ضروري لاستكمال الدراسة الليدانية للمذكرة الموسومة تحت عنوان
دور التدقيق المحاسبي في دعم حوكمة الشركات - دراسة حالة: الصندوق الوطني للتأمين عن
البطالة.

يحتوي هذا الاستبيان على ثلاث محاور:

المحور الأول متعلق بمعلوماتك الشخصية، المحور الثاني يتركز على ابداء رأيك حول دور التدقيق المحاسبي في حوكمة مؤسساتكم، أما المحور الثالث فيشمل على رأيك في الأهمية الوظيفية للتدقيق المحاسبي في تنظيم العلاقة الخارجية والداخلية للمؤسسة وعلاقته بالمتغيرات الأخرى خارج اطار حوكمة المؤسسة.

ولأن رأيكم سيكون له فائدة كبيرة في مخرجات هذه الدراسة، لذا نرجو منكم، سيديتي، سيدي، بالفضل وملاءمة هذا الاستبيان وإبداء رأيكم حول هذا الموضوع وتحيطكم علما أن المعلومات الموجودة في الاستبيان محاطة بسرية تامة، ولا يمكن استعمالها خارج اطار البحث العلمي بأي شكل من الأشكال.

ولكم الشكر الجزيل

البيانات الشخصية والوظيفية:

1. الجنس:
 - ذكر
 - أنثى
2. السن:
 - من 20 إلى 30 سنة
 - من 31 إلى 40 سنة
 - من 41 إلى 50 سنة
 - فوق 51 سنة
3. المستوى التعليمي:
 - متوسط
 - ثانوي
 - جامعي
4. التخصص العلمي:
 - العلوم القانونية والإدارية
 - العلوم الاقتصادية
 - المحاسبة والعلوم المالية
 - العلوم الاجتماعية
 - إدارة الأعمال
 - أخرى
5. صفة العامل:
 - التحكم
 - إطار
 - إطار سامي
6. سنوات الاقدمية:
 - اقل من 5 سنوات
 - من 6 إلى 10 سنوات
 - من 11 إلى 20 سنة
 - 21 سنة فما فوق

علاقة التدقيق المحاسبي مع حوكمة الشركة

1. هناك انعكاسات ايجابية لتقارير التدقيق المحاسبي في ادارة المؤسسة
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
2. تساعد عملية التدقيق في تحسين في ادارة المؤسسة
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
3. التدقيق المحاسبي آلية في ترشيد ادارة المؤسسة
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
4. تمكن وظيفة التدقيق المحاسبي في تطبيق قواعد و مبادئ ادارة المؤسسة
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
5. التدقيق الداخلي وسيلة رقابية للتدقيق المحاسبي تؤدي لزيادة شفافية اعمال المؤسسة
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
6. يكمن دور التدقيق المحاسبي في الكشف عن فساد اخلاقيات العمل و الاحتيال
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
7. تخدم تقارير المدقق في استمرارية المؤسسة و المحافظة على مصالحها
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة

علاقة التدقيق المحاسبي مع متغيرات الداخلية والخارجية للشركة

1. يوجد اثر لتطور مهنة التدقيق المحاسبي في تعظيم منفعة عملاء و موظفين في ادارة المؤسسة.
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
2. تلتزم المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية دولية و ذلك من خلال عمل المدقق
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
3. التدقيق المحاسبي يساهم في تحسين جودة القوائم المالية و الاداء المالي للمؤسسة
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة
4. تقارير المدقق الخارجي كفيلة بحل النزاعات داخل المؤسسة وخارجها
 غير موافق تماما غير موافق محايد موافق موافق بشدة

الاحاطة بالموضوع

5. ما مدى احطاطك بعملية التدقيق المحاسبي
 ضعيف جد ضعيف متوسط جيد جيد جدا
6. ما مدى احطاطك بمفهوم مصطلح حوكمة الشركات
 ضعيف جد ضعيف متوسط جيد جيد جدا

مع ظهور مصطلح الحوكمة وإنتشاره السريع في العالم، تعاظم الاهتمام به كثيرا في الآونة الأخيرة لانفصال الملكية عن الإدارة، ولحماية المساهمين والشركاء وضمان استمرارية الشركة تم تسليط الضوء على وظيفة التدقيق المحاسبي لأنها عادة ما تخدم أطرافا تمارس دورا هاما في حوكمة الشركات كالمدققين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة.

و للوصول إلى معرفة فاعلية ومدى مساهمة التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات اعتمدنا على مذكرات عدة ومقالات وأطروحات تلم بهذا الموضوع، وجاءت الدراسة الميدانية كإسقاط للدراسة النظرية قمنا بتدعيمها باستبيان شمل أسئلة غطت كافة المحاور لدراسة آراء أهل الاختصاص من أكاديميين ومهنيين حول أن للتدقيق المحاسبي دور فعال وجوهري في تطبيق وتفعيل الحوكمة داخل الشركات، وأن هناك علاقة تكاملية بينهما نظرا لنجاعته في تحسين الأداء المالي وتعظيم المنفعة لأصحاب المصالح.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المحاسبي، حوكمة الشركات.

Abstract

By the appearance of the term “governance” and its rapid spread in the world, its importance has been increased since the separation of the ownership from management, and protecting shareholders and partners of the company. The accounting audit function has being highlighted because it usually serves parties that enrolling the company; and play an important role in corporate governance of the internal and external auditors and the directors board:

In order to know the effectiveness and extent of the accounting audit contribution in corporate governance, we referred to some theses and articles on this subject. We use a survey in which the findings arrive that accounting has an effective and essential role in the application and the launch of enterprise governance, and there are valuable relationships between them due to its reliability in improving financial performance and maximizing the capacity of stakeholders.

Keywords : financial audit, corporate governance.